وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسات

الموضوع

التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في مؤسسة خدمية

دراسة حالة المركب السياحي-حمام الشلالة-

من إعداد الطلبة:

- بوشحدان رحيمة
- بن شويب أمال

تحت إشراف الأستاذة:

حداد نرجس

السنة الجامعية: 2011-2012

<< وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ >>

سورة التوبة الآية: 105

يقول عماد الدين الأصفهاني في بعض ما كتبه"..

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"..

ـ إهـــداء ـ

إلى من منحاني الدفء و الحنان،و منحا قلبي الفرحة
و أزال عنه الأحزان إلى من إذا تألمت وجدت راحتي عندهما.....
و إذا حزنت وجدت ابتسامتي لديهما.....
و إذا مرضت كان بلسم شفائي لمسة من يديهما.....
إليهما وحدهما أمي و أبي....
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء....
إلى الشموع التي تنير البيت محمد ضياء الدين، فادي، درين
إلى صديقاتي، رحيمة مريم، رحمة .....
إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة ،حنان، كريم،شريف.....
إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.....

أمال

ـ إهـــداء ـ

اهدي ثمرة جهدي

إلى قلب برحمته رعاني ووجه تبسم حين راني يشع منه فيض الحنان والمدرسة التي تعلمت منها أول الكلمات إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى من علمني وربانى وتحمل عبئ الزمان من أسال عرقه ليكون حبرا لقلمي وهيا لي الظروف لأنال هذه الدرجة أبي أمده الله بالصحة والعافية.

إن العطاء يستمر وينمو وينضج بالتشجيع والمكافآت، ونادرا ما تجد يستمر في العطاء من غير تشجيع او مكافآت.إلى زوجي-محمد الهادي-

إلى نور البيت وزينة حياة الدنيا، الكتكوت"أمجد"

إلى إخوتي الأعزاء: رشدي، حافظ، نجم الدين، والى أختي سارة، وزوجة أخي فاطمة.

إلى بركة العائلة جدتاي

إلى جميع الأخوال والأعمام والأخوال والخالات والأعمام والعمات وأبنائهم وبناتهم

إلى الصديقات:سارة، إيمان، هاجر، سمية،جهاد،عواطف،سامية،صبرينة،أسماء،سلوى،

إلى كل أساتذة وطلبة قسم علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات

إلى اختلى ورفيقتا دربي الدراسي زميلتاي في هذا العمل: بن شويب أمال،وغواري مريم

إلى كل من احترم واقدر وكل من علمني حرفا والى كل معلم درسني

والى كل من يذكره قلبي ولم يذكره قلمي

رحيمة

شكر وتقدير

قبل كل شيء نشكر الله العظيم رب العرش الكريم ونحمده حمدا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه ومجده، على توفيقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وإتماما لذلك، كما أخبر بذلك خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعنا ونحن ننهي إعداد هذا البحث إلا بجزيل شكرنا وامتناننا إلى:

والدانا الكريمين - حفظهما الله-؛

الأستاذة المشرفة ,حداد نرجس، على كل إرشاداتها النيرة ونصائحها القيمة وتوجيهاتها السديدة، التي ذللت لنا الصعاب، وأنارت لنا الدرب؛

كل من ساهم من قريب أو من بعيد على انجاز وإتمام هذا العمل، ولو بدعاء وابتسامة صادقة.

وأخيرا نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة مسبقا على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

بوشحدان رحيمة
بن شويب أمال

فهرس المحتويات:

الإهداء.....I

شكر وتقدير.....III

قائمة الجداول.....VI

قائمة الأشكال.....V

مقدمة عامة

إشكالية البحث.....أ

التساؤلات الفرعية.....ب

فرضيات البحث.....ب

أهداف الدراسة.....ج

أهمية الدراسة.....ج

أسباب اختيار الدراسة.....ج

منهج الدراسة و أدواتها.....د

محاور الدراسة.....د

صعوبات الدراسة.....د

الفصل الأول:عموميات حول التحليل المالي.....1

تمهيد.....1

المبحث الأول:أساسيات التحليل المالي.....2

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي.....2

أولا:لمحة تاريخية عن التحليل المالي.....2

ثانيا:تعريف التحليل المالي.....3

المطلب الثاني:أهمية التحليل وأهدافه.....4

أولا:أهمية التحليل المالي.....4

ثانيا:أهداف التحليل المالي.....6

المطلب الثالث:خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة.....7

أولا:خطوات التحليل المالي.....8
ثانيا:الجهات المستفيدة منه.....9
المطلب الرابع:أنواع التحليل المالي ومجلاته.....12
أولا:أنواع التحليل المالي.....12
ثانيا:مجالات التحليل المالي.....16
المبحث الثاني:علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية.....18
المطلب الأول:تعريف الرقابة المالية باستخدام التحليل المالي.....19
المطلب الثاني:أسس التحليل المالي بالنسب ومحدداته.....19
أولا:أسس التحليل المالي.....21
ثانيا:ومحددات التحليل المالي.....22
المطلب الثالث:طبيعة ومحددات التحليل المالي بالنسب وحدود استعمالاته.....22
المبحث الثالث:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.....23
المطلب الأول:شكل الميزانية العامة وتصنيف عناصرها.....23
أولا:تعريف الميزانية.....23
ثانيا:شكل الميزانية.....23
ثالثا:تصنيف عناصر الميزانية.....24
المطلب الثاني:تصنيف وعرض البيانات في جدول حسابات النتائج.....26
أولا:تعريف جدول حسابات النتائج.....26
ثانيا:شكل جدول حسابات النتائج.....27
ثالثا:عرض جدول حسابات النتائج.....30
المطلب الثالث: مقارنة بين حسابات المخطط الوطني المحاسبي PCNو النظام المحاسبي المال SCF.....31
المطلب الرابع:نماذج القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المحاسبي الجديد....39
أولا:جدول تدفقات الخزينة.....40
ثانيا:قائمة تغيرات الأموال الخاصة.....41
ثالثا:ملحق القوائم المالية.....42
رابعا:الميزانية.....44

خامسا:جدول حسابات النتائج.....45
خلاصة الفصل
الفصل الثاني:الأداء المالي للمؤسسة الخدمية
تمهيد.....47
المبحث الأول:ماهية المؤسسة الخدمية.....48
المطلب الأول:ماهية المؤسسة الخدمية.....48
أولا:تعريف المؤسسة الخدمية.....48
ثانيا:خصائص المؤسسة الخدمية.....49
ثالثا:وظائف المؤسسة الخدمية.....50
المطلب الثاني:الخصائص الرئيسية للخدمات.....51
أولا:مفهوم الخدمة.....51
ثانيا:خصائص الخدمات وأهميتها.....54
المطلب الثالث:تصنيف الخدمات وأهميتها.....59
أولا:تصنيف الخدمات.....59
ثانيا : أهميتها.....59
المبحث الثاني:مفهوم تقييم الأداء المالي.....64
المطلب الأول:ماهية عملية تقييم الأداء.....64
أولا:تعريف الأداء.....64
ثانيا:أهمية تقييم الأداء في المؤسسة.....66
ثالثا:الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء.....68
رابعا:أنواع تقييم الأداء.....69
المطلب الثاني:الخطوات الأساسية والمجالات العامة ومقومات عملية تقييم الأداء.....70
أولا:خطوات عملية تقييم الأداء.....70
ثانيا:المجالات العامة لعملية تحليل الأداء.....71
ثالثا:مقومات عملية تقييم الأداء.....72
المطلب الثالث:ماهية تقييم الأداء المالي.....72

أولا:تعريف تقييم الأداء المالي.....73
ثانيا:العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....75
ثالثا:الصعوبات التي تتعرض لها عملية اتخاذ القرارات 75
المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي.....76
المطلب الأول:الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....78
أولا:تعديل عناصر الأصول.....76
ثانيا:تعديل الخصوم.....78
ثالثا:الميزانية المالية المفصلة.....80
رابعا:الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها بيانيا.....81
المطلب الثاني:تحليل الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.....84
المطلب الثالث:تحليل بواسطة النسب.....86
خلاصة الفصل
الفصل الثالث:دراسة حالة-المركب المعدني حمام الشلالة-
تمهيد.....89
المبحث الأول:تقديم عام للمركب السياحي.....90
المطلب الأول: نشأة المركب السياحي.....90
الطلب الثاني: الخدمات المقدمة من للمركب.....90
الطلب الثالث:تقديم الهيكل التنظيمي للمركب.....93
أولا:تقديم الهيكل التنظيمي للمركب.....95
ثانيا:تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية.....100
المبحث الثاني:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمركب.....104
المطلب الأول:عرض القوائم المالية للمركب للسنتين(2011-2009).....104
أولا:عرض الميزانية المحاسبية للمركب.....104
ثانيا:عرض جدول حسابات النتائج.....108
المبحث الثالث:استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمركب خلال الفترة(2011-2009).....111
المطلب الاول:تقديم الميزانية المالية وتحليل جدول حسابات النتائج.....111

اولا:عرض الميزانية المالية.....111
ثانيا:التمثيل البياني للميزانية المالية.....112
المطلب الثاني:التحليل باستخدام المؤشرات المالية.....115
اولا:مؤشر راس المال العامل.....115
ثانيا:مؤشر احتياج راس المال العامل.....116
ثالثا:مؤشر الخزينة.....117
المطلب الثالث:تحليل الوضعية المالية عن طريق النسب.....118
اولا:نسب السيولة.....118
ثانيا:نسب المديونية.....119
خلاصة الفصل.

مقدمة عامة:

يتفق أغلب الباحثين على أن التطور الهائل الذي حدث على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والتوسع في المجال الاقتصادي والتنظيمي مهد لظهور العولمة التي صاحبها الانفتاح بشكل كبير إلى أن انتهى إلى التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول.

وتواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة، تنعكس بشكل أو بأخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من اجل تحقيق تقدمها وازدهارها، بل غالبا ما تكون من اجل الحفاظ على بقائها. كما أن كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها، وتضخم عدد المعطيات والمؤثرات أدى إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرار في كافة المستويات داخل المؤسسة.

وتعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تحتاج إلى معلومات في الوقت والشكل المناسب تسمح للمسيرين والمديرين الماليين، وكذا المديرين في الإدارة العليا بتحقيق أهدافهم المسطرة، لان دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة، وبالتالي فان المعلومات المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد تلك القرارات وذلك من خلال التقارير الصادرة عن الادارة المالية.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف للمركز المالي للمؤسسة. والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها والتمكن من مواجهة المؤسسات المنافسة.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق فان هذا البحث موجه للتساؤل :

"ما مدى أهمية التحليل المالي والقوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الطابع الخدمي؟

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- كيف تستفيد المؤسسة من مخرجات التحليل المالي؟
- ما مدى كفاءة المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية في الإفصاح عن الوضع المالي للمؤسسة؟ وما الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد يما يخص القوائم المالية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني؟

الفرضيات:

بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:

- تستفيد المؤسسة من التحليل المالي في قياس تقييم توازنها المالي؛
- يعتبر التحليل المالي أداة ناجعة لتقييم أداء المؤسسة؛
- تحتوي القوائم المالية للمركب السياحي –حمام الشلالة-عن معلومات معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمركب خلال فترة الدراسة

أهمية وأهداف الدراسة:

تتمثل أهمية موضوع البحث في العناصر التالية:

- ما يقدمه التحليل المالي من نتائج هامة تعطي صورة واضحة تمكن المسئولين من اتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب؛
- إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- الإطلاع على التجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية المساهمة في تطور واستمرار المؤسسة؟

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع الرغبة في معرفة أهمية التحليل المالي في المؤسسات ومدى ارتباطها بعمليات أخرى، والاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في صنع القرارات المساهمة في تطور واستمرار المؤسسة، بالإضافة إلى الميل الطبيعي للبحث والإطلاع في هذه القضية التي نراها من أهم القضايا في المؤسسات الجزائرية.

منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وبهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده ومعطياته اعتمدنا على منهجين:

- ❖ منهج وصفي تحليلي متعلق بالجانب النظري باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، إذ تم وصف الظواهر كما هي موجودة في الواقع وعبرنا عنها كما وكيفا؛ وتحليل المعلومات التي جمعت من المصادر المستعملة.
- ❖ ومنهج دراسة الحالة متعلق بالجانب التطبيقي من خلال تناول إحدى المؤسسات الخدمية - المركب السياحي حمام الشلالة-، حيث تمت محاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه على الجانب التطبيقي، من خلال اختيار المركب السياحي كنموذج لإبراز دور التحليل المالي والقوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة، ثلاثة فصول، خاتمة.

الفصل الأول: دراسة عامة حول التحلي المالي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى أساسيات حول الجباية، أما المبحث الثاني فكان حول علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية، في حين أشتمل المبحث الثالث على المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية؛

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الخدمية حيث اشتمل أيضا على ثلاث مباحث، المبحث الأول كان حول المؤسسة الخدمية، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة مفهوم

تقيـيم الأداء المـالي، فـي حـين احتـوى المبحـث الثالـث علـى كيفيـة اسـتخدام المؤشـرات الماليـة فـي تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛

الفصـل الثالـث: دراسـة حالـة المركـب السـياحي حمـام الشـلالة وتـم تقسـيمه إلـى ثـلاث مباحـث، يتنـاول المبحـث الأول تقـديم عـام حـول المركـب السـياحي، أمـا المبحثـين الأخيـرين فخصصـا لدراسة الوضعية المالية للمركب والتأثير الضريبي عليها.

صعوبات الدراسة:

إن أيـة عمليـة بحـث إلا وتعترضـها بعـض الصـعوبات والمعوقـات، وبـذلك لابـد مـن الإشـارة إلـى مختلـف الصـعوبات التـي واجهتنـا عنـد إعـداد هـذا البحـث، مـن أجـل تفـادي الوقـوع فيهـا مسـتقبلا عـن طرق مثل هذه المواضيع. وتتمثل هذه الصعوبات أساسا في ما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بجوهر موضوع الدراسة؛
- أمـا الصـعوبة الأكبـر التـي واجهتنـا أثنـاء الدراسـة الميدانيـة، فتمثلـت فـي صـعوبة التعـاون مـن طـرف معظـم المـديرين، كمـا اتسـمت البيانـات التـي قـدموها بالسـطحية وعـدم وعـدم الدقـة، وهـو ما تطلب جهد إضافي لاستنباط المعلومات منهم.

تمهيد:
نظـرا لأهميـة التحليـل المـالي، و فائدتـه الكبيـرة فـي المؤسسـة ، وفـي تحليـل نتائجهـا و التنبـؤ بمسـتقبلها مـن خـلال تفسـير القـوائم الماليـة ،يعتبـر التحليـل المـالي مـن اهـم المواضـيع التـي تناولتهـا الدراسات الاقتصادية ، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول:أساسيات التحليل المالي.
- المبحث الثاني:علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية.
- البحث الثالث:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالي.

المبحث الأول:أساسيات التحليل المالي

إن للتحليـل المـالي أهميـة كبيـرة فـي المؤسسـة لأنـه يسـاعد فـي معرفـة وضـعيتها الماليـة، كمـا يسـمح لهـا بتحليـل نتائجهـا وكـذا التنبـؤ بمسـتقبلها كمـا يعتبـر أداة مـن أدوات التسـيير،يعمل علـى

تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لإبراز نقاط القوة والضعف فيها، فهو ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم.

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي التحليل المالي .

أولا: لمحة تاريخية عن التحليل المالي.

لقد نشا التحليل المالي في نهاية القرن 19 حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المصرفية المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل ومع بداية القرن العشرين ظهرت بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات فمع تطور هذا النوع من الدراسات الذي صنف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، أي النواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

ولقد كان للازمة الاقتصادية التاريخية (1933-1929) اثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست الو.م.ا لجنة للصرف والتي بدأت تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية (المثالية) لكل قطاع اقتصادي.[1]

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، ففي فرنسا أظهر المصرفيون والمقرضون المهتمون لتهديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم وبتطور المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة في الستينات من القرن العشرين انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، قد تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصات والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن(فترة معينة) إلى التحليل الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات) و المقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها في مجال الإنتاج والإنتاجية[2].

ثانيا مفهوم التحليل المالي.

يقصد بالتحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك والمعرفة بكيفية إعدادها والأسس التي تم من خلالها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، لذا يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية. وبهذا تعددت تعار يفه، ومن هذه التعاريف مايلي:

[1] - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص:13.
[2]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

يعرف التحليل المالي على أنه:"دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار ارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء المؤسسة وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات السليمة".[1]

وكذلك هو عبارة عن:"عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة من اجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات؛ التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".[2]

ويعرف جورج دي بلنس التحليل المالي بأنه:"عبارة عن الدراسة المنهجية باستعمال أدوات ووسائل ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من اجل إعطاء تقدير حول المخاطر الحالية والماضية والمستقبلية. الناتجة عن الوضعية المالية للأداء".[3]

كما انه "مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشاة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المنشاة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل".

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي واهدافه

أولا: أهمية التحليل المالي.

إن التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط للمنشأة، فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة المركز المالي لمنشأته، فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطة المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية[4]:

- يعتبر أحد مهام المدير في المنشآت المختلفة، ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛
- تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصوص من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرىتساعد النسب المالية والإحصائية

[1] -عبد الحليم كراجة، **الإدارة والتحليل المالي**: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006، ص: 158.
[2] -هيثم محمد ألزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص:124.
[3]- خلدون إبراهيم الشريفات، **الإدارة والتحليل المالي:** دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص: 124 .
[4]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الإدارة العامة:** الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000، ص:52.

والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل أداة فعالة؛

- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- يساعد في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا؛
- كما يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة؛
- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة[1] نشاطها الاقتصادي؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- تشخيص الحالية المالية للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

و يمكن القول أن أهمية التحليل المالي، تزداد كلما كان التوجه متقدما لنمو الأساليب العلمية الإدارية، والتحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية، والرياضية الأكثر تقدما.[2]

ثانيا: أهداف التحليل المالي

إن الهدف من التحليل المالي هو تقويم الأداء، سواء كان التقويم شاملا لكل الأنشطة في المؤسسة أو تقييم جانب معين كتحليل السيولة أو الربح، بينما اليوم أصبح العبء ملقى على عاتق التحليل، وهو تهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات بتهيئة المعلومات المفيدة والمناسبة كما تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية و إما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة كالموردين.

وعموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في[3]:

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة، إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية

---

[1] - زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي:** دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الرابعة، 1998، ص: 11.

[2] - عبد المجيد قدي، الن**ظام الضريبي في النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة:** رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية علوم التسيير، الجزائر، 1991، ص:49.

[3]- مبارك سلوس، **التسيير المالي**: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 16.

لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية؛

- بواسطة التحليل المالي، يمكن أن تحكم على التسيير المالي الماضي والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة؛
- بواسطة التحليل المالي، يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة، وكذلك المديريات الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح؛
- يعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية، فالنتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة، من ثم اقتراح إجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو التأكد على الاستثمار في نفس الطريقة إذا كانت النتائج جيدة تستخدم كأداة للتسيير؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- قياس مرد ودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على مرد وديتها.

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

أولا:خطوات التحليل المالي.

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل،تم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل تساعد في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة وبصفة عامة من أهم خطوات التحليل المالي التي يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله هي الأتي:[1]

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتها الجارية كما يحدث غالبا في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحد الشركات أم يراد إجراء تحليل إنتاجية العمل وغيرها من الأهداف؛

- بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصاريف و الإرادات لفترة معينة و تحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات او المشروع؛

- ثم ينتقل المحلل بعد دلك الى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل و هذا يتعلق طبعا بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل؛

[1]- وليد ناجي ألجبالي،**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي:** مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى، الاردن، 2004 ص 25 .

- هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من اجل الوصول الى مؤشرات معينة في عملية التحليل؛
- بعد الوصول إلى المؤشرات المعينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات من اجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل؛
- ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته و ت وصياته على شكل تقرير يقدم الى التي طلبت التحليل؛

تتبع كذلك أهمية التحليل المالي من انه يقدم صورة عن توازن المؤسسة المالية وخطر تعرضها للإفلاس، وهو يقدم أيضا تقيم الفعالية الاقتصادية و المالية للمؤسسة من خلال دراسة بعض المؤشرات كتطور رقم الإعمال، معدل مرودية الأموال الخاصة، معدل النمو الربح الصافي، معدل نمو الهامش الخام للتمويل الذاتي ... الخ

يرى إلي كوهين أنه يجب أن نميز بين الوضعيات التي ينجز فيها التحليل المالي[1]

- وضعية أزمة تعيشها المؤسسة حيث هدف التحليل المالي تعريف أسباب الصعوبات و إعداد قرارات و خطوات تصحيحية إذا كان الوقت مازال يسمح نذلك؛
- ينجز التحليل المالي في إطار المراقبة بهدف تحليل بعض العمليات(تحويل إعادة الهيكلة... الخ)؛
- ينجز التحليل المالي في إطار المتابعة العادية لنشاط المؤسسة.

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

لا شك بان أي مشروع يلد و يترعرع في وسط مجتمع معين تنشا بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، هذه الأطراف تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة و مستوى الحاجة إليها ,وهناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي منها ما هو داخلي يخص المؤسسة ذاتها يتمثل في المستويات الإدارية المختلفة، و هناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل في جميع الأطراف الخارج المؤسسة سواء كانت لهم صلة بالمشروع أولا وبصورة عامة فان الجهات التي تستفيد من التحليل المالي ؛

1- المستثمرون ؛
2- الدائنون؛
3- إدارة المؤسسة ؛
4- الجهات الحكومية؛
5- مراكز الدراسات و البحوث؛
6- الجامعات و المعاهد؛

1-Elie Cohen**:A NALYSES FINANCIAR**: Edition, ECONOMICA.5émeEdition , Paris 2004 .P34
2-ألنعيمي، عدنان تايه و ألساقيي، سعدون مهدي و آخرون، **الإدارة المالية :** دار الميسرة، ط1، 2007،ص:1000.

7- العاملون في المؤسسة؛ 8- شركات التامين؛

9- سماسرة الأوراق المالية.

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم أن كل فئة من الفئات تتطلع إلى أهداف مختلفة عن الأخرى حيث تسعى كل فئة إلى الحصول على المعلومات التي تحتاجها و الجهات المستفيدة إلى التحليل المالي هي

1- المستثمرون:[1]

المستثمرون يهتمون بالحصول على المعلومات المالية لمعرفة العائد على أموالهم المستثمرة و سلامة الاستثمار في المشروع، فهم يبحثون عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالاستثمارات و التخلي عنها كما يفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و منها :

- أداء المؤسسة المالي على المدى الطويل
- اتجاه ربحية المؤسسة؛
- سياسة توزيع الأرباح؛
- الوضع المالي للمؤسسة و العوامل المؤثرة مستقبلا؛
- الهيكل المالي للمؤسسة؛
- إمكانية تطور المؤسسة و نموه.

2- الدائنون:

و نخص بالذكر هنا المؤسسات المالية فهم يهتمون بقدرة المؤسسة على السداد حيث يمكن تقييمها من خلال الحصول على المعلومات التالية :

- مجال نشاط المؤسسة حاضرا و مستقبلا؛
- سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- ربحية المؤسسة و الهيكل المالي, و مصادر الأموال و استخدمتاها ؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق الإرباح؛
- السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة؛
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة

3- **إدارة المؤسسة:** إدارة المؤسسة إذ تعتمد الإدارة المركزية على الدراسات المالية من أجل اتخاذ القرارات الخاصة بعملية الشراء، الإنتاج، البيع، تقديم مساعدات للزبائن وكذا استعمال سياسة تمويلية تسمح لها بالتحكم في تسييرها المالي[2]. كما أن الإدارة

---

[1] - عدنان تايه وآخرون، **مرجع سبق ذكره:** ص: 101.

[2]- سليمان بعور، **اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**: رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2004، ص:26.

يخلف عثمان، **التسيير والتحليل المالي:** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 03.

المركزية تعتمد على الدراسات المالية من أجل تأسيس نظام معلوماتي يسمح للمسيرين بالتحكم بالسيولة والربط بين مشكلة المر دودية والخطر مما يؤدي إلى عملية التنبؤ على مستوى المؤسسة.

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي حيث أنها تعمل على تحقيق مصلحة الملاك و التي تتمثل في تعظيم أو مضافة حق الملكية و أيضا الدائنون من حيث التأكد من سداد مستحقاتهم عندما يحين اجل الاستحقاق, حيث تهتم إدارة المشروع في الحصول على المعلومات التالية:[1]

- ربحية المؤسسة و العائد على الاستثمار ؛
- الاتجاهات التي تتخذها إدارة المشروع؛
- نتيجة مقارنة المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس النشاط؛
- فعالية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد المادية و غير المادية؛
- كفاءة إدارة الموجودات.

4- العاملون في المؤسسة: حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي لأسباب هي :

- تعزيز الانتماء و الانجاز؛
- التعرف على الحد المعقول من المطالب ضمن الظروف المالية للمؤسسة؛
- معرفة قدرة العمل المنجز في تحقيق القيمة المضادة .

5- سماسرة الأوراق المالية:

حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي للتعرف على :

- التغييرات التي من الممكن أن تطرأ على أسعار الأسهم؛
- أسعار أسهم الشركات المراد الاستثمار فيها.

المطلب الرابع: أنواع التحلي المالي ومجالاته.

أولا: أنواع التحليل المالي:

عند تحليل المركز المالي و الائتماني للمنشأة يمكن استخدام عدد ضخم من النسب والمعايير المالية المختلفة ولكن هناك أكثر من طريقة لاستخدام هذه النسب في تحليل عمليات وأنشطة المؤسسة ,واختلاف نوع التحليل يرجع إلى الغرض المقصود من التحليل ,فعندما نريد تحليل البند أو نشاط المؤسسة و تقديمه لسنة واحدة ومعرفة ما يمثله من المبلغ الكلي الذي تستخدمه يطلق عليه تحليل رأسي ,أما إذا أردنا تحليل البند وتقييمه على مدار عدة سنين أو اكتشاف

اتجاهه الصعودي أو الهبوطي ومقدار تحسنه أو تراجعه يطلق عليه التحليل الأفقي ومن هنا يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي إلى نوعين:[1]

1-التحليل الرأسي_VERTICAL ANALYSIS :

يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع ميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية ,ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات,ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة،لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.[2]

2-التحليل الأفقي_HORIZENTAL ANALYSIS :

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المحرك وهو أفضل من التحليل الرأي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها كما يعرف أيضا بتحليل الاتجاه وهذا التحليل يأخذ في الاعتبار مجموعة من القوائم المالية تحدد بفترات متتابعة ، إذا يتم تحديد إحدى تلك السنين كالسنة الأساس وبقية السنين كسنوات قياس,ويجب أن لا تقل سنوات القياس عن سنتين غير سنة الأساس ومن ثم، قياس التغيير في ذلك العنصر ثم تحديد نسبة ذلك التغيير .

3-التحليل ألسكوني:

وهي عملية تفصيل إرادات وإعداد دوره حسب الأهداف المتوخاة منها لرقم الأعمال حسب المناطق ,أو حب المنتجات ,أو حب الزبائن ,التطور الشهري لرقم الأعمال وللهامش تفصيل كتلة الأجور حسب الأصناف المهنية والاجتماعية.

وهو يهتم بدراسة علاقات التسديد أو علاقات التمويل ,سواء على المدى القصير أو الطويل ولهذا مهما

ولهذا مهما كانت نجاحة التحليل يبقى دائما يضل المحلل المالي في تفسير النتائج,وذلك لعدم إظهاره للوضعية الحقيقة للمؤسسة ,وكذلك العوامل المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة بسبب

[1] - منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي:** مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2، 2005، ص: 39.
[2] -مرجع نفسه، ص:41.

مقارنتها زمنيا بالعناصر المماثلة في المؤسسة التي وجدت وستخدم التحليل الكوني خاصة في عملية التحليل بالنسب.[1]

4-التحليل الديناميكي:

يقوم بدراسة سلوك عناصر القوائم المالية خلال عدة فترات لأجل معرفة مدى التطور في المؤسسة إذا فالتحليل الديناميكي يكشف لنا تطور(رأس المال العامل للمديونية،الاستقلالية المالية، تطور المرودية) ، وذلك بمقارنة النتائج المتحصل عليها.

5-المركز النسبي:

ويسميه البعض قياسا بالمكان و يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة بالنسب السائدة في الصناعة و عندها يمكن للإدارة:

- تقييم المنشأة بالنسبة لمثيلتها؛
- تقييم ربحية المنشأة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها و بين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها و خاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

و من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم مداخل التحليل المالي إلى أربعة:

1-تحليل الاستثمار:

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين و المحتملين و الذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

- القوة الإرادية للمنشاة حاضرا و مستقبلا؛
- فرص استثمارية للمنشاة و معدلات النمو المتوقعة فيها؛
- مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياستها التمويلية(التمويل) و من ثم كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشاة(الاستثمار، وإدارة الأصول)؛
- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس[2].

فمن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي: مؤشرات الرفع المالي، مؤشرات الأداء، مؤشرات السوق.

2- تحليل الائتمان: ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير و في الأجل الطويل وذلك بقصد الحصول على معلومات حول:

---

[1] - عبد الناصر إبراهيم وآخرون، **أصول المحاسبة المالية:** دار الميسر للنشر والتوزيع، ط2، عمان، ص: 126.
[2]- محمد مطر، **التحليل المالي و الائتماني:** دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص:27.

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين و تسديد فوائده عند استحقاقها؛
- سياسات التمويل المتبعة و أثارها على هيكل رأس مال المنشأة؛
- مدى المخاطر التي تحبط بديونهم لدى المنشاة و المرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشاة للتصفية أو الإفلاس؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

و من أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال:

مؤشرات السيولة في الأجل القصير، مؤشرات الملائمة في الأجل الطويل، مؤشرات الرفع المالي، التدفق النقدي في الأجلين القصير و الطويل.

3-تحليل الأداء: تهتم إدارة المشروع في أغراض الرقابة و التخطيط و تقييم الأداء، و بما أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر تلك البيانات وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية، إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية و سياستها في التمويل و الاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات من هذه المؤشرات مثلا: معدل دوران الذمم المدينة و الدائنة، معدل دوران الاستثمارات، معدل دوران المخزون و معدل دوران رأس المال العامل.[1]

4-مداخل أخرى للتحليل المالي: بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليه سابقا برزت حديثا مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة متخصصة مثل:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات؛
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل للمشروعات؛
- تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات؛
- تحليل نوعية الربح؛

التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (SWOT)[2].

ثانيا:مجالات التحليل المالي.

[1] - محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**: ص28.
[2]- محمد مطر، **مرجع سابق**، ص: 29.

1-**التخطيط المالي**: تستند عملية التحليل المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تضمن مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من العمليات المالية المدروسة يستخدمها المحللون الماليون للخروج ببدائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية ,وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي .

2-الرقابة المالية وتحليل الأداء: يعد التحليل المالي ومن خلال أدواته الوسيلة الفعلية و الناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية و تحليل أداء نشاطات المنشأة المالية وعملياتها ومن خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة موجداتها ,وتوازنها المالي ,سيولتها وخطاطاتها في التوسيع والنمو....[1]

3-التحليل الائتماني: نقصد به تحديد مركز المنشأة أي علاقتها مع العملاء مع العملاء الذين تبيعهم بائتمان أي أن يكون جزء أو كل الأموال التي يجب عليهم دفعها للمنشأة بالأجل, وكيفية تحديد سلامة الأموال وقدرة العملاء على السداد.

4-التحليل الاستثماري: إن إحدى أكبر أهداف المؤسسة سلامة استثماراتها عن طريق الأسهم والسندات التي تستند منها المؤسسة معظم قوتها المالية, فالمحدد الرئيسي للمستثمر في أسهم وسندات المؤسسة وتوقعاتها حول العائد الذي يمكن أن تحققه المؤسسة على استثماراتها و المخاطر المحيطة بتحقيق هذا العائد, وهنا يقوم بالتحليل عن طريق القوائم المالية وأدوات التحليل المالي بتقييم المؤسسة وتحليل سلامة استثماراتها وكفاءة المعلومات التي توضح سلامة استثماراتها من جهة أخرى.

5-تحليل الاندماج والشراء: يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية لشركة المعني شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.[1]

المبحث الثاني: علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية.

يهدف التحليل المالي من خلال اختبار نسب التحليل المالي واستخدامها إلى تقديم معلومات مالية مفيدة تساعد على اتخذ القرارات الرشيدة. التي تمكن المؤسسة من إتمام عملياتها المخطط لها بنجاح مما يؤدي بنجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها الكلية ومن أهم الأدوات المالية التوازنات المالية والنسب المالية.[2]

المطلب الأول: تعريف الرقابة المالية باستخدام التحليل المالي.

تعتبر الرقابة المالية أداة فعالة من أدوات التسيير، هدفها تحقيق نوافق بين الأداء الفعلي والأداء المرسوم ويتجلى لنا مما سبق أن التحليل المالي يفرض نفسه كضرورة للمؤسسات الخدمية،حيث يسمح بكشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة. ويعتبر جزء من الرقابة لتجنب الأخطاء في المستقبل و التركيز على المعطيات المالية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة حيث

1-هيثم محمد ألزغبي، **مرجع سبق ذكره:** ص:159.
[2]- هيثم محمد حقي، **الإدارة المالية:** دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2000،ص: 179.

انه إلزامي للحصول على الأهداف المسطرة من طرف المرؤوسين عن طريق التسيير المالي؛ ومنه نستنتج عامة وخاصة أن المراقبة المالية الهدف النهائي منها هو تجنب المشاكل المالية ونجد أن التحليل المالي يستخدم طريقتين:

1-القوائم المالية

2-النسب المالية

وهما أهم الطرق والأساليب الأكثر شيوعا واستخدامها للقيام بالتحليل المالي.[1]

المزايا:

1. تفسير تقييم القوائم المالية لإغراض الاستثمار والاقتراض بحد السواء؛
2. إمكانية احتسابها ببساطة ويسر؛
3. نتائج النسب تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛
4. تقدم وكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى؛
5. القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بإحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية؛
6. قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة عن عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء.[2]

المطلب الثاني:أسس التحليل المالي بالنسب ومحدداته:

وهي من أهم الوسائل للتحليل المالي, فعند قيام المحلل بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة لابد من أن تستعين بهذه القوائم لأنها توفر المعلومات الضرورية حول المركز المالي للمؤسسة,وتشمل هذه العملية في إجراء مقارنة بين القوائم للميزانيات المحاسبية والمالية,وكذا جدول حسابات النتائج ويعتمد المحلل أثناء تحليله على نوعين من التحليل الساكن والديناميكي.[3]

أولا: الأسس: عند استخدام التحليل المالي بالنسب لابد من وضع مجموعة من الضوابط أو الأسس التي يجب إتباعها وهذه الأسس هي:

أ-التحليل الواضح لأهداف التحليل:

إن النسب المالية عديدة ومتشابكة ولابد من حسن اختيار النسب التي تتلاءم بالهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود التحليل المالي بالمعلومات المطلوبة، وما يمكن ملاحظته أن

---

[1]- رجم عبد العالي وآخرون، **الرقابة المالية باستخدام التحليل والموازنات التقديرية:** ضمن نيل شهادة ماجيستير ،قسم المحاسبة والضرائب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دفعة2002، ص: 18

[2] - هيثم محمد الزغبي، **مرجع سبق ذكره:** ص: 223

[3] - عبد الصمد بوشايب، **التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية:** دراسة حالة الشركة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علو الاقتصاد، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945،قالمة،2010، ص43.

الميزانية المحاسبية لا تستجيب إلى الأهداف المالية إلا بعد تحويلها إلى شكل تحقق فيه الشروط المالية حسب المبدأين درجة السيولة للأصول، ودرجة الاستحقاق للخصوم، وعند إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية ثم إجراء عدة تعديلات أو تغييرات على الكثير من العناصر.

ب-تركيب النسب بطريقة منطقية:

ولهذا يجب توافر الأسس التالية في تركيب النسب المالية.

1. أن تكون النسب منطقية وكذلك الأرقام مع بعضها البعض أو منطقية النسب والأرقام المالية مع بعضها البعض؛
2. يجب أن تعكس النسب علاقة بين النسب ومقارنتها؛
3. إن تفيد النسب المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى[1].

ج-التفسير السليم للنسب المالية: النسب المالية هي العلاقة بين قيمتها ذات معنى الهيكل والتركيب المالي المتخذ من طرف المؤسسة ، وذلك بصفة موضوعية وفي الخارجية المفروضة على المؤسسة ، وتأخذ عملية الحكم على النتائج الخاصة بالنسب غالبا على شكل مقارنة داخلية متحركة وديناميكية أو خارجية،وبين عدة مؤسسات، ويجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- يجب الربط بين النسب والنتائج عند وجود انحرافات كبيرة عن القيم النموذجية؛
-يجب اتخاذ الحيطة والحذر في اختيار وتفسير النتائج السلبية.

د- دور النسب المالية: يمثل دورها في إعطاء تفسيرات للنتائج السياسات المالية التي تقوم داخلها في الإطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، كما تسهل عملية التنبؤ بإحداث المستقبل بالإضافة إلى مقارنة وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع لنفس السنة كما تساهم في متابعة تطور التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات؛ وتوجد العديد من النسب المستخدمة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛ولكننا نختار النسب ذات المفهوم المفيد وتوع لها حدودا لا يجب تعديلها حتى تكون المؤسسة في حالة حسنة وبعض النسب هي:

1-النسب المالية

2-النسب السيولة

3-نسب المرودية

بالإضافة إلى نسبة فاعلية العمل,مع توضيح أكثر ونعلق على أهم الأهداف في الفصل الثاني مع تقنيات التحليل المالي.[2]

ثانيا.المحددات:

إن نجاح المحلل المالي في استخدام النسب المالية الملائمة وقدراته على إجراء التحليل المالي الدقيق و المناسب وعلى توضيح وتفسير مخرجات التحليل المالي واكتشاف لانحرافات في أداء المؤسسة التي تجري عليها وبيان أسبابها فكل هذه الإجراءات التي يسعى المحلل المالي إلى تحقيقها تتحدد بمجموعة من العوامل والمؤثرات أهمها هي:

1. توفير المعلومات والبيانات المالية الدقيقة والكافية والملائمة لعملية التحليل؛

---

[1] - هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره: ص225.

[2] - نواصر محمد فتحي وآخرون، **دراسة الحالات المالية**: دار الأفاق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1967، ص:22.

2. مدى صحة الاستنتاجات التي توصل إليها المحلل المالي كونه يتعامل مع حالات عدم التأكد؛
3. مدى تعدد وشمول الجوانب التي يقوم المحلل المالي بتحليلها؛
4. مدى قدرة وكفاءة ومهارة وخبرة المحلل المالي بعملية التحليل؛
5. مدى رغبة واستعداد واهتمام واقتناع المحلل المالي بعملية التحليل؛
6. مدى أهمية القرارات التي يتوقف اتخاذها على نتائج عملية التحليل؛
7. قدرة المحلل المالي على الحصول على المعلومات والبيانات المهمة والتي تظهر بالقوائم المالية؛
8. مدى مساعدة ذوي العلاقة بموضوع التحليل ، التحليل المالي ورغبته بنجاح عملية التحليل؛
9. مدى مساعدة واقتناع الإدارة بموضوع التحليل ومدى اعتمادهم على نتائجه في اتخاذ القرارات[1].

المطلب الثالث:طبيعة و محددات التحليل بالنسب وحدود استعماله.

إن التحليل المالي بميزانية المؤسسة ليس ذو أهمية كبيرة إذ لم يكن مع التحليل الديناميكي أو المحرك وهذا ما يسمى بمقارنة الميزانيات لسنوات متتابعة لنفس المؤسسة، حيث تبين لنا أن التغيرات التي تطرأ على المؤسسة خلال سنوات معينة وهل هي في الطريق الصحيح أو الخطأ أي في التحسن أو في التدهور، وبالتالي للمحلل اتخاذ حكم على السياسات المالية لمسرى المؤسسة وهذه الطريقة تستعمل من طرف المقرضين ورجال الأعمال لمراقبة تسيير وتغيرات الحالة المالية للمؤسسة.

أولا:طبيعة التحليل بالنسب.

يمثل التحليل بواسطة النسب المالية من المؤشرات المهمة لتقييم أداء المؤسسة ومقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة، لذا فان أحد أغراض التحليل المالي عن طريق النسب هو التعرف على النقدية المتوفرة أو الأموال التي يمكن تحويلها إلى النقدية دون أو بأقل خسارة ممكنة خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، كما أنه ينفع المؤسسة باعتبارها وسيلة لقياس قدرتها المالية في استمرارية تمويل فعاليتها الجارية (اليومية) من خلال وقوفها على المركز المالي الفعلي، ومقارنته أو مديونيتها وعندئذ يعرض الدائنون قدرة المؤسسة الفعلية في تسديدها لحقوقهم عليها وهذا النوع من التحليل يستخدم ضمن تحليلات أخرى لتحديد ملائمة المالية وبالتالي إقرار سياسة الاقتراض إذ كانت المؤسسة تعتمد على الديون في تمويل عملياتها التشغيلية فان المنشأة المالية والتمويلية (المصاريف) تهتم بالكفاءة التشغيلية والقوة الإدارية لهذه المؤسسة.[2]

ثانيا:محددات التحليل بالنسب.

هناك مجموعة من العوامل التي تحد من أهمية النسب المالية وهي:

- أن النسب تستخرج من بيانات القوائم المالية التي تتصف بعدم الدقة والضعف وعليه فان النسب المالية تتصف بالضعف أيضا؛

[1] - نواصر محمد فتحي، **مرجع سبق ذكره:** ص: 23.

[2] - خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي:** دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 57.

- يجب أن نقارن النسب ببعضها لتصبح ذات دلالة ومن هنا يجب استخدام المعايير النمطية او المعايير الصناعية وغيرها؛
- الصعوبة في تحديد أسباب التغير في النسبة.

المبحث الثالث:المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية، فلها دور كبير في إدارة وتسيير المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها وفشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها (المادية والمعنوية)، ومن جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة من مستثمرين ومسيرين.

المطلب الأول: شكل الميزانية العامة وتصنيف عناصرها.

أولا: تعريف الميزانية. يطلق على هذه القائمة أيضا قائمة المركز المالي ولا يوجد اختلاف في تعريفها من طرف المحاسبين، حيث تعرف على أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول و الأخر به عناصر الخصوم.[1]

كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة، وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك".[2]

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم01 على المعلومات التي يجب ات تعرض في الميزانية العامة، كحد أدنى مايلي:

- الأملاك والمصانع والمعدات؛
- التسبيقات غير الملموسة؛
- الإستثمارات؛
- المخزونات؛
- الالتزامات.

أما الغرض من إعداد الميزانية هو العرض المالي للمؤسسة(أي قيم الأصول،الخصوم،حقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة، ومثلما تصور الصورة الفوتوغرافية لقطة معينة فان الميزانية تصور أصول المؤسسة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة في تاريخ معين، وحتى يمكن فهم الصورة الكاملة يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر.[3]

ثانيا:شكل الميزانية.

تأخذ الميزانية العامة الشكل التالي:

الجدول رقم(1) شكل الميزانية.

---

[1] -Michel lamarche, SYSTEME LA COMBTABLE : Edition, paris, France, 1998, p : 15

[2] -محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية:** مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص: 317

[3] - طارق عبد العالي حماد، **التقارير المالية:** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:117.

رقم الحساب	الأصول	المبلغ	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
02	الإستثمارات	***	01	الأموال الخاصة	***
03	المخزونات	***	05	الديون	***
04	الحقوق	***			
	المجموع	***		المجموع	***

المصدر: شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص:10

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الأصول في المؤسسة الجزائرية ترتب حسب درجة سيولتها أي المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة، إما الخصوم فترتب تبعا لدرجة استحقاقها أي الزمن الذي تبقى فيه هذه الخصوم تحت تصرف المؤسسة.

ثالثا:تصنيف عناصر الميزانية:[1]

في الميزانية العامة أو المحاسبية يتم الفصل بين عنصرين هما الخصوم والأصول وتقدم المجاميع بشكل مفصل، وفيما يلي عناصر الأصول والخصوم.

1- تصنيف عناصر الخصوم:

تحتاج المؤسسة في عملية تمويلها إلى مصادر مختلفة منها داخل المؤسسة والمتمثل في راس المال الخاص(حقوق الملكية) وما هو خارجي متمثل في الديون.

1-1-حقوق الملكية(رأس المال الخاص):

تمثل المجموعة الأولى حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، ويعتبر من اهم عناصر الميزانية يحتوي على بيانات تفصيلية عن حقوق المساهمين ويتضمن هدا العنصر المعلومات التالية:

- راس المال؛
- الأرباح المحتجزة؛
- الاحتياطات ومخصصات الأرباح.

1-2الديون:[2]

تتمثل في المجموعة الخامسة من المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ويمكن تقسيمها إلى:

1-2-1ديون قصيرة الأجل:

هي ديون مستحقة لأطراف خارجية عن المؤسسة خلال سنة لحد أقصى من تاريخ الميزانية وتوجه غي العموم لتمويل الأصول المتداولة.

1-2-2ديون طويلة الأجل:

هي مجموعة الديون تنشا بذمة المؤسسة وتمتد لسنوات وتوجه مثل هذه الديون لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

2-تصنيف الأصول:[1]

---

[1]- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسات، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص: 61.

[2] - طارق عبد العالي حماد، **مرجع سبق ذكره:** ص119.

تصنف حسب المخطط الوطني المحاسبي إلى:

2-1-الستثمارات: وتنقسم إلى:

2-1-1-الأصول الثابتة: هي مجموعة الموارد الاقتصادية التي لها وجود مادي ملموس تتحصل عليها المؤسسة من اجل استخدامها في نشاط المؤسسة لعدة سنوات كالأراضي والمباني والآلات...

2-1-2-الاصول المعنوية: هي أصول ليس لها وجود مادي وملموس ومن أمثلتها براءة الاختراع، شهرة المحل.....

2-2-المخزون: هي عبارة عن أصول محتفظ بها إما للبيع أو في صورة مواد أولية تستهلك في العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمات، وتصنف إلى مواد أولية، منتجات تامة الصنع، منتجات تحت التصنيع فتظهر كل على حدا في الميزانية.

2-3-الحقوق:

وهي الحقوق التي اكتسبها نتيجة علاقتها التجارية والمالية بالغير، اذن هي أموال مملوكة لدى الغير وهي مكونة غالبا من استثمارات قصيرة الأجل المتمثلة في الاستثمارات ، الديون، الأوراق المالية.

المطلب الثاني: تصنيف وعرض البيانات في جدول حسابات النتائج.

أولا:تعريف جدول حسابات النتائج.

تعرف قائمة الدخل على أنها:"تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، كما يطلق على هذه القائمة جدول حسابات النتائج، فالنتيجة أو صافي الدخل هي مجموعة التدفقات التي حدثت في المؤسسة خلال فترة محددة، ومن ثم تترجم إلى ربح(زيادة في الأصول)أو خسارة(نقص في الأصول).[2]

ومن أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نجد:[3]

- مبدأ الحيطة والحذر:إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة؛
- مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات:إذ يتم مقابلة الفترة بإيراداتها وهذا ما يجب أن تضمه قائمة الدخل؛
- مبدأ الاستحقاق: إذ يكون على أساس القيد هو استحقاقه النفقة والإيراد.

وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدهم على التنبؤ بالكمية والوقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية، وللربح المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة والتدفقات النقدية المستقبلية من جهة ثابتة.[4]

وعموما تساعد قائمة الدخل مستعملي القوائم المالية للإطلاع على:

- الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية ومقارنتها بالإيرادات خلال الفترة السابقة؛

---

[1] - بن خروف جليلة، **مرجع سبق ذكره**:ص:62.

[2] - Mohamed chi heaibouch, INTIATION A NOUVELLE TECHNIQUE : Edition d'organisation, paris, France, 1998,p : 15

[3] - محمد هيثم الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار:** دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص:55

[4] -كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار:** المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:57.

- المصروفات ومقدار زيادتها او نقصانها مقارنة بالفترات السابقة؛
- الربح ومقارنته بالفترات السابقة و المشاريع المماثلة.

ثانيا:شكل جدول حسابات النتائج.

هناك شكلان شائعان لإعداد قائمة الدخل وهما:

- قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة؛
- قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة.

1-جدول حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة:

تعد قائمة الدخل وفقا لهذه الطريقة عن طريق طرح إجمالي المصاريف مرة واحدة من إجمالي الإيرادات لنحصل على صافي الربح، ويمتاز هذا النوع من الأشكال بالسهولة والبساطة في العرض، ويوضح الشكل التالي طريقة إعداد جدول حسابات النتائج وفقا للخطوة الواحدة.[1]

الجدول رقم(2): جدول حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة.

قائمة الدخل عن السنة 12/31..		
الإيرادات	***	
صافي المبيعات	***	
إيرادات التوزيعات	***	
إيرادات الإيجار	***	
إجمالي الإيرادات		***
المصروفات	***	
تكلفة المبيعات	***	
مصروفات البيع	***	
مصروفات إدارية	***	
مصاريف القوائم		
ضرائب على الأرباح		
إجمالي المصاريف	***	***
صافي الدخل	***	***

[1] - كمال الدين الدهراوي، **مرجع سبق ذكره:** ص: 57.

ربحية السهم	***	***

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص: 2006، ص: 57.

2-جدول حساب النتائج ذو الخطوات المتعددة:

الشكل السابق لا يعطي معلومات بشكل كافي لذلك وجدت قائمة بخطوات متعددة تتيح لنا معرفة معلومات عن نقاط الضعف والقوة للمؤسسة من خلال خطواتها المتعددة حيث يتم قياس الدخل على مراحل كما موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم(3):جدول حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة.

قائمة الدخل في السنة12/31/...		
المبيعات		***
تكلفة البضاعة المستهلكة	***	
إجمالي الربح		***
المصاريف التشغيلية:	***	
عموميات وإعلان	***	
مصاريف النقل	***	
المصاريف الإدارية:	***	
مرتبات	***	
مصروفات قانونية مصروفات التامين	***	
مصاريف متنوعة		
إيرادات أخرى		***
مصاريف أخرى	***	
صافي الدخل		***
الضرائب	***	

المصدر:كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم لأغراض الاستثمار**: مرجع سبق ذكره، ص: 69.

يعتبر هذا الشكل لقائمة الدخل أكثر استمالا لما يقدمه من معلومات تفصيلية عن أنشطة المؤسسة،وهو ما تستخدمه المؤسسات الجزائرية على وجود فرق صغير في ترتيب عناصر الدخل ولك عدد الخطوات المضيفة.[1]

ثالثا:عرض البيانات في جدول حسابات النتائج.

يعتبر جدول حسابات النتائج مصدرا هاما من مصادر معلومات التحليل المالي، ويشمل هذا الجدول الأصناف التالية:

1-الإيرادات:يقصد بها زيادة في الأصول أو النقص في الخصوم والاثنين معا، والتي تنتج من عملية تبادل السلع والخدمات المتاحة للمؤسسة، وتكون هذه الإيرادات متأتية سواء من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة أو الثانوية؛

2-المصاريف:يقصد بها النقص في أصول المؤسسة أو الزيادة في الخصوم أو الاثنين معا، مقابل حصولها على السلع أو الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها؛

3-المكاسب:يقصد بها المنافع خلاف الإيرادات. التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة عمليات عرضية لا تدخل ضمن نشاطها الرئيسي وهي غير دورية، ومنها المكاسب الناتجة عن بيع الأصول الثابتة؛

4-الخسائر:وهي تلك النفقات التي تتحملها المؤسسة دون ان تعود عليها بمنفعة لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة لذا يطلق عليها مصاريف خارج الاستغلال، ومنها انخفاض قيمة المخزون أو الانخفاض الناتج عن تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الثالث: مقارنة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر.

يمكن توضيح أهم التغيرات الطارئة على حسابات المخطط المحاسبي الوطني للوصول الى النظام المحاسبي المالي الجديد في جدول للمقارنة بأكثر وضوح فيما يلي:

الجدول رقم(04):مقارنة بين حسابات PCNوSCF

الأصناف	PCN	SCF	ملاحظات

[1] - بن خروف جليلة، مر**جع سبق ذكره**: ص:64.

الصنف02	الاستثمارات 20مصاريف إعدادية 21قيم معنوية 22اراضي 24تجهيزات الإنتاج 25تجهيزات اجتماعية 26استثمارات قبل الانجاز 29اهتلاك الاستثمار	20القيم المعنوية وفرق الاقتناء 203مصاريف تطوير القيم الثابتة 204برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة 205رخص المركبات 207فرق الاقتناء أو شهرة المحل 208قيم معنوية أخرى 21القيم الثابتة 211الاراضي 213المباني 215تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية 218قيم ثابتة،مادية أخرى مثل وسائل النقل،تجهيزات مكتب 22القيم الثابتة المتنازل عنها 23القيم الثابتة الجارية 26حقوق متعلقة بالمساهمات 27قيم ثابتة مالية أخرى 28اهتلاك القيم الثابتة 29تدني قيمة القيم الثابتة	نلاحظ إلغاء المصاريف الإعدادية كما نجد أن الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة تصنف ضمن الأصول المتداولة مثل الميزانية المالية في التحليل المالي في حين أن هذه الحقوق كانت ستسجل في الصنف الرابع من خلالPCN
الصنف03	المخزونات 30بضائع 31مواد أولية ولوازم 33انتاج نصف مصنع 34انتاج جاري	حساب المخزونات والحسابات الجارية 30بضائع 31مواد ولوازم أولية 32تموين أخر منه 321المواد المستهلكة	

	35انتاج تام الصنع 36فضلات ومهملات	322اللواوم المستهلكة 326الاغلفة 33المنتجات الجارية 34انتاج الخدمات الجارية 35انتاج مصنع من طرف المؤسسة 351انتاج وسيط 355انتاج تام 358انتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات36-37-38-39	
الصنف04	الحقوق حسابات الخصوم المادية 42حقوق الاستثمار 43حقوق المخزونات 44حقوق لدى الشركاء والشركات الحليفة 45تسبيقات على الحساب 46تسبيقات الاستغلال 48النقديات 49مؤونة نقص الحقوق	حسابات الغير 40المورد والحسابات التابعة له 401حساب موردي المخزنات والخدمات 403حساب المورد،أوراق الدفع 404حساب موردي الاستثمار 405حساب استثمارات،أوراق الدفع 408حساب الفواتير التي لم تصل 409حساب الموردين المدينون كالتسبيقات 41الزبائن والحسابات التابعة 411الزبائن 413حسابات الزبائن،أوراق القبض 416الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم 417جقوق مرتبطة بالأعمال الجارية 418حساب الزبائن،فواتير لم تحرر بعد 419حساب الزبائن الدائنون 42المستخدمون والحسابات الملحقة 421اجور مستحقة	نلاحظ أن حسابات الغير في النظام المحاسبي المالي الجديد تضم الحقوق وحسابات الديون في PCN من خلال النظام المحاسبي الجديد يمكن أن تكون أرصدة دائنة و هذا حسب طبيعة الحساب

		422اموال الخدمات الاجتماعية 423مساهمات المستخدمين في النتيجة 425التسبيقات 426ايداعات محصلة 427معارضة على الأجور 428اعباء الدفع،إيرادات التحصيل 43الهيئات الاجتماعية،الحسابات الملحقة 44الدولة،الجماعات العمومية،الهيئات الدولية والحسابات الملحقة 441حسابات الدولة والجماعات العمومية 442حساب الدولة،رسوم وضرائب للتحصيل 443عمليات خاصة مع الدولة والجماعات المحلية 444حساب الدولة،ضريبة على النتيجة 445حساب الدولة،الرسم على رقم الأعمال 448حساب الأعباء الدفع وإيرادات التحصيل 45الشركاء 451عمليات المجموعة 455حسابات جارية 456عمليات خاصة براس المال 457حصص للدفع 458عمليات جماعية 46حسابات مختلفة المدينون،حسابات مختلفة الدائنون 462حقوق التنازل عن القيم الثابتة 464ديون اقتناء سندات التوظيف،ديون الحصول على سندات الخزينة 465حقوق التنازل عن سندات	

		التوظيف،حقوق التنازل عن أدوات الخزينة 467مدينون آخرون ،دائنون آخرون 468اعباء مختلفة الدفع،إيرادات الاستلام 47الحسابات الوسيطة،مبالغ انتظار التحصيل 48اعباء وإيرادات مسجلة مقدما 481مؤونة الخصوم المتداولة 486اعباء مسجلة مسبقا 487ايرادات مسجلة مسبقا 49نقص في قيمة حسابات الغير 491نقص قيمة حسابات الزبائن 495نقص في حسابات المجموعة وحسابات الشركاء 496نقص القيمة في الحسابات المدينة المختلفة 498نقص قيمة حسابات أخرى للغير	
الصنف05	الديون 50حسابات الأصول الدائنة 52ديون الاستثمار 53ديون المخزونات 55ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	الحسابات المالية يضم هذا الصنف الحسابات المالية الثابتة 50القيم المنقولة للتوظيف 51حسابات البنوك والمؤسسات المالية المماثلة 52ادوات الخزينة،الأدوات المالية 53الصندوق 54سلف مستديمة وإعتمادات 58تحويلات داخلية 59نقص قيمة الأصول المالية	يضم الصنف الخامس الحسابات المالية ويضم أرصدة مدينة أو دائنة
الصنف06	الأعباء 60بضاعع مستهلكة	الاعباء60 حساب المشتريات المستهلكة من البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة وتموين أخر	نلاحظ من خلال

	61مواد ولوازم مستهلكة 62خدمات 63مصاريف المستخدمين 64ضرائب ورسوم 65مصاريف مالية 66مصاريف المستخدمين 68اهتلاكات ومؤونات 69اعباء خارج الاستغلال	مستهلك 61خدمات جارية 62خدمات خارجية أخرى 63مصاريف المستهلكين 64ضرائب ورسوم 65مصاريف أخرى وظيفية 66المصاريف المالية 67العناصر الأساسية،أعباء 68مخصصات الإهتلاك والمؤونات ونقص القيمة والرسوم 69الضرائب	النظام المحاسبي المالي الجديد انه أصبح من الضروري تصنيف الأعباء حسب الوظيفة بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها.
الصنف07	الإيرادات 70مبيعات بضاعة 71انتاج نباع 72انتاج مخزن 73انتاج المؤسسة لذاتها 74خدمات مقدمة 75تحويل أعباء الإنتاج 76اعباء مالية 77ايرادات متنوعة 78تحويل أعباء الاستغلال 79ايرادات خارج الاستغلال	70بيع المنتجات المصنعة والبضائع وتقديم الخدمات 700 مبيعات بضاعة 701بيع منتجات تامة الصنع 702بيع منتجات وسيطة 704بيع،أعمال 705بيع دراسات 706خدمات أخرى مقدمة 708ايرادات النشاطات الثانوية 709تخفيظات وخصومات 72انتج مخزن 73انتاج القيم الثابتة 74اعانات الاستغلال 75ايرادات أو نواتج أخرى	

		76ايرادات مالية 77عناصر غير عادية، إيرادات 78استرجاع خسائر القيم والمؤونات	
الصنف08	النتائج 80الهامش الاجمالي 31القيمة المضافة 83نتيجة الاستغلال 84نتيجة خارج الاستغلال 85نتيجة التصفية	الأصناف 8و9استعملت في محاسبة التسيير من خلال المحاسبة التحليلية	تم إلغاء الصنف الثامن من خلال النظام المحاسبي المالي

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 20098، ص، ص:27-34

المطلب الرابع:نماذج القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد.

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات في الجزائر، فان المؤسسات ملزمة بإعداد القوائم المالية لكل دورة مالية وهي تضم:[1]

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- الجداول الملحقة والإيضاحات.

نلاحظ من خلال النص القانوني أعلاه ان المشرع الجزائري ابقي على القوائم المالية المعمول بها في المخطط المحاسبي الوطني والتي تضم: الميزانية،جدول حسابات النتائج،بالإضافة إلى الجداول الملحقة، ونص على قائمتين جديدتين هما: جدول تدفقات الخزينة، وجودل تغيرات الأموال الخاصة.

أولا:جدول تدفقات الخزينة:

1-أهمية قائمة التدفقات النقدية.

قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي. والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر

[1] -انظر قانون07-11-25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد28-27 مايو 2008.

النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.[1]

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين، وتوزيع الأرباح للمساهمين. ويرى الاختصاصيون أن تدفقات الخزينة الناشئة عن الأنشطة العملياتية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي يمكن أن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية، وتسديد الالتزامات اتجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في توسيع نشاط المؤسسة.

أما التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري تبين مدى الزيادة أو الانخفاض في الطاقة الإنتاجية، حيث أن الزيادة في الاستثمارات يمثل إشارة ايجابية مما يجلب المستثمرين والمساهمين .

أما النشاط التمويلي فيبين مصادر الحصول على التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين.[2]

وتمكن قائمة التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية

3-انواع التدفقات النقدية:

فان طبيعة تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة وهي:

الأنشطة التشغيلية:

وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشاة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد للمصروفات والموردين والعاملين وسداد الفوائد.

الأنشطة الاستثمارية:

هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التو ضيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

الأنشطة التمويلية:

وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على راس ما جديد من الملاك أو المساهمين، أو إمدادهم بالعوائد، وكذلك مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها[3]

4-1اعداد التدفقات النقدية:[4]

المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تستقي من الميزانيات المقارنة وقائمة الدخل الحالية، وكذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة.مستخدمين الخطوات التالية

- تحديد النقدية المتولدة من العمليات؛
- تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛

---

[1] - عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة:** ذات السر اسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت،1990، ص: 224.

[3]- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية:** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2008-2009، ص:54

[4] - **المرجع نفسه**، ص:56.

- تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

ثانيا:قائمة التغيرات الأموال الخاصة.

معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة. بينما جعل من هذه الوثيقة وحدة مستلة ضمن القوائم المالية ، ويتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.

قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:[1]

- النتيجة الصافية للفترة؛
- كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة؛
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة.

1-الاهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة.

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة؛
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة؛
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين.

وهي:

- تغيرات راس المال الاجتماعي المحرر؛
- زيادة راس المال النقدي المتتالي عن إصدار السهم؛
- تحويل الالتزامات لأسهم؛
- علاوة الإصدار، الإدماج والمساهمات؛
- علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة راس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات:

ثالثا:ملحق القوائم المالية.

ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة ، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة .

1-محتوى ملحق القوائم المالية.[2]

القواعد والطرق المحاسبية المتعددة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية ومدى مطابقتها للمعايير، وأي نقص يجب إن يشرح ويبرر.

---

[1] - Pascal Barneto, Normes IAS/IFRS, APPLICATION AUX ETAS FINANCIARES, Edition DUNOD,p :199

[2] - Catherine Maillet, Anne le manh :NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES, IAS/IFRS, Edition BERTI , p :117

- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات إلام وفروعها. وكل التعاقدات التي تمت نع الوحدات أو مسيريها:طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم وقيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات؛
- المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:

- عنصر ملائمة المعلومة؛
- أهميتها.
- وعيه فالملحق يجب أن يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

2-تغيير الطرق والأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق:

فانه في حالة التغيير في طريقة التقديم والترتيب في القوائم المالية، نتيجة تغيير الطرق لظهور معيار جديد، أو تغيرات التي تؤدي إلى تقديم جيد للتعاقدات أو الأحداث التي تؤثر في الوضعية والأداء المالي للوحدة الناجمة عن التطبيق الخاطئ للقواعد المحاسبية، أو النسيان أو الحسابات الخاطئة[1]،وفي كل حالة تكون فيها المعومة ذات أهمية لابد أن يقدم لها شرح [2]في الملحق عن أسباب هذا التغيير في الطريقة وطبيعة الخطأ والتعديلات والتصحيحات التي أنجزت خلال الفترات السابقة وكذلك التي حصلت في الفترة الحالية ،بطريقة تمكن الحصول من المعلومة ومقارنتها.

بالنسبة للميزانية وجدول حسابات النتائج كانت هنا بعض التعديلات التي أحدث على حساباتها وعناصرها وكيفية عرضها وسنذكز في المقارنة بينهما على الفرو قات لا أوجه التشابه والتي تعود أساسا إلى التغيير الذي أحدث على المخطط المحاسبي الوطني وتكون أكثر وضوحا نلخصها في الجدول التالي:

رابعا:الميزانية.

الجدول رقم(05): مقارنة الميزانية حسب PCNو[3]SCF

الميزانية حسبPCN	الميزانية حسبSCF
تتكون الميزانية حسب PCN من 5 أصناف: -الأموال الخاصة؛ -الاستثمارات؛ -المخزونات؛ -الحقوق؛ -الديون. تعتمد الميزانية حسبPCNعلى معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار	تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 05 أصناف في الأصول نجد: -الأصول غير المتداولة؛ -الأصول المتداولة. في الخصوم نجد: -الأموال الدائمة؛ -الخصوم غير المتداولة؛

[1] - شناي عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**:ص: 58.

[3] - انظر قانون 25/11/07 نوفمبر21007، المتضمن المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28-27مايو2008

درجة الإستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم،لكن هذا المعيار ليس محترما تماتا فهناك عناصر غير سائلة كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم ارتباطها بدورة الاستغلال.	-الخصوم المتداولة. تعتمد الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية على معيارين للتصنيف: -أولا:المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى إحدى الدورات المالية التالية دورة الاستثمار.أصول غير متداولة دورة الاستغلال.أصول متداولة، خصوم متداولة. ديون التمويل. الأموال الخاصة، خصوم غير متداولة

مثال:في هذه الحالة كل ما هو استثمار مالي سندات المساهمة، سندات التوظيف طويلة الأجل، الاقتراضات طويلة الأجل، تصعد إلى دورة الاستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير المتداولة.

بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة، فكل ما هو قصير الأجل يرتب ضمن الأصول المتداولة. وكل ما هو قروض بنكية مستحقة في اقل من 12شهرا.

خامسا:جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (6):مقارنة جدول حسابات النتائج حسب PCNوSCF

جدول حسابات النتائج حسبPCN	جدول حسابات النتائجSCF
-تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف08؛ -نتيجة الاستغلال في ح83؛ -نتيجة خارج الاستغلال ح/84؛ -النتيجة الإجمالية(قبل الضريبة)في ح/880؛ -إيرادات ونفقات خارج الاستغلال؛ -(69،79)تكون عنصر من عناصر النتائج؛ -تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.	-تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها(جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة)وتصنف أيضا حسب وظيفتها(جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة)،والنتائج لا تمر على صنف محاسب خاص بها كما في PCNبل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهذا المنظور المزدوج للنتائج بمنح المؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية؛ -بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات والإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال

	الخاصة كزيادة أو نقصان؛ نتيجة الدورة تظهر في ح/12؛ عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال؛ تحسب الضريبة على الأرباح على أساس نتيجة الدورة وتصحح الضرائب المؤجلة.

المصدر:حواس، **التوجه الجديد نحو الإبلاغ المالي الدولي:**أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص- ص: 220-221.

الخلاصة:

يعتبر التحليل المالي ضرورة حتمية في المؤسسة ، حيث يشكل أهمية باللغة فيها ، مما أدى إلى تعميمه في المؤسسات من اجل تطوير نشاطها في مجال الإنتاج و الإنتاجية ، من خلال تقييم القوائم المالية للحصول على البيانات ، والمعلومات المالية المتاحة التي تستعملها في عملية اتخاذ القرارات، وبالإضافة إلى ذلك تشخيص أية مشكلة موجودة سواء كانت مالية أو تشغيلية ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ، و ذلك ناتج عن الوضعية المالية للأداء المالي .

مقدمة:

نظـرا للأهميـة البالغـة التـي يكتسـبها الأداء المـالي، مـن خـلال دوره فـي تشـخيص الصـحة الماليـة للمؤسسـة، وكـذلك معرفـة مـدى قـدرة المؤسسـة علـى إنشـاء قيمـة لهـا. أردنـا دراسـته وتقييمـه مـن خـلال تسـليط الضـوء علـى المؤسسـة الخدميـة، وذلـك للـدور الـذي تلعبـه المؤسسـات الخدميـة فـي القطاع الاقتصادي.

ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول:ماهية المؤسسة الخدمية.
- المبحث الثاني:مفهوم تقييم الأداء المالي.
- المبحث الثالث:استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الخدمية.

لقـد أصـبحت المؤسسـة الخدميـة تلعـب دورا هامـا فـي القطـاع الاقتصـادي، فهـي تعـد المحـور الرئيسـي للنشـاط الخـدمي مـن خـلال مجموعـة مـن الوظـائف التـي تتفاعـل وتتكامـل فيمـا بينهـا لتحقيـق الأهـداف التـي تسـعى المؤسسـة لتحقيقهـا. وعلـى ضـوء هـذا سـنحاول إعطـاء بعـض المفـاهيم العامة للمؤسسة الخدمية والتطرق إلى خصائصها، ووظائفها.

المطلب الأول:ماهية المؤسسة الخدمية.

في الحقيقة لا توجد خدمة بدون مؤسسة خدمية، لذا سنقوم بتعريف هذه الأخيرة. وان كان ذلك يقتضي من التطرق أولا لمفهوم المؤسسة بصورة عامة، حيث تعرف بأنها:

"المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[1].

أو هي:

"كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه".[2]

أما المؤسسة الخدمية يمكن تعريفها كما يلي:

أولا تعريف المؤسسة الخدمية.

المؤسسة الخدمية:"هي ذلك المزيج من العوامل المادية والبشرية في هيكل تنظيمي معين بهدف الحصول على منتج غير مادي(خدمة)من أجل تحقيق رضا الزبون والحصول على أكبر عائد ممكن".

بالإضافة إلى أن المؤسسة تعد هيكلا منظما للقرارات ووسائل خاصة حيث يستفيد الزبون بخدماتها بمختلف الأشكال والأنواع فهي تقوم ببيع الخدمات مباشرة، وهذا ما يجعلها تضطر لتوسيع مجال علاقتها مع الزبائن لتضم أكبر عدد ممكن منهم، إن هذا التوسيع يسمح للمؤسسة الخدمية بالإطلاع السريع والمباشر على رغبات الزبائن وأذواقهم من أجل تحسين نوعية الخدمة المقدمة، وبالتالي يمكن إعطاء تعريف للمؤسسة الخدمية على أنها:

"منظمة تقوم على أساس أشخاص قادرين متمكنين من العملية الاقتصادية بوسائل خاصة تهدف إلى تحقيق الأرباح وذلك عن طريق إشباع حاجات ورغبات الزبون، كما تسهر هذه المؤسسات على تقديم خدمات ذات مستوى مرغوب من الجودة".[3]

ثانيا:خصائص المؤسسة الخدمية:

تقوم المؤسسة الخدمية بتحويل تشكيلة من المدخلات المادية وغير المادية إلى مخرجات غير ملموسة ماديا ولكنها محسوسة في صورة خبرات وتجارب يمر بها عملاء المؤسسة، هذه المخرجات قد ترتبط بها كيانات مادية تتبلور من خلال الخدمة المقدمة إلا أن هذا لا يعني تحولها إلى مخرجات مادية؛

[1] - ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة:** دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص14.
[2] -عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة:** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص:43.
[3] - ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**: ص15.

كذلك تتميز المؤسسات الخدمية بأن عملائها يحصلون على ما يطلبونه من خدمات في أماكن إنتاجها، بل يشاركون في إنتاجها مباشرة؛

وتتميز المنافسة التي تواجهها المؤسسات الخدمية بكونها منافسة شديدة الحدة؛ ومعدل التقليد فيها مرتفع ومهما يكن فإن هذا النوع من المؤسسات يتمتع بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

1-استعمال الخدمة:حيث تقوم المؤسسات الخدمية بإعطاء فرصة لزبائنها لاستعمال خدماتها في مختلف المجالات، وهذا لكسب ثقة كل زبون.

2-**كراء الخدمات**:إضافة لاستعمال الزبون الخدمة، له إمكانية استئجار الخدمة، وهذا لمدة زمنية معينة، مثل كراء المحلات، كراء السيارات.

3-تقديم بعض الخصائص المتنوعة:يقوم عمال المؤسسة الخدمية بتقديم نصائح حول الخدمة وذلك لإحاطة الزبائن بمعلومات تخص حقوقهم وواجباتهم.

4-صيانة الخدمات: إضافة إلى كراء الخدمات تقوم المؤسسة الخدمية بصيانة الخدمات المقدمة أي خدمات ما بيع البيع.

ثالثا:وظائف المؤسسة الخدمية:[2]

تقوم المؤسسة الخدمية بعدة وظائف تمكنها من ؟أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي.وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

1-الوظيفة الإدارية: تتمثل الوظائف الإدارية في مختلف المهام داخل الإدارة، حيث تكون هذه المهام متمثلة في التنظيم والرقابة من أجل أداء وتقديم الخدمات على أحسن وجه.

2-الوظيفة المالية: وهي الوظيفة الجامعة لأوجه الاستخدام المادي لرأس المال والحسابات المالية؛ وإن تقوم المؤسسة الخدمية ككل مؤسسة في بداية كل دورة و أثناء وضع الميزانية بعدو دراسات وهي:

- تحديد الحاجة ودراسة الإمكانيات للحصول على الأموال؛
- اختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح بالسير الحسن للمنشأة؛
- اختيار المزيج الملائم من الأموال ومتابعة البرامج المالية التي تم تنفيذها ومقارنتها.

3-الوظيفة المحاسبية: تقوم المؤسسة بالتسجيل اليومي للعمليات التي تقوم فيها باستعمال طرق وتقنيات المحاسبة، كالتحليل المالي والمحاسبة العامة....الخ

---

[1] -سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدماتية:** الدار الجديدة للطباعة، مصر، 2001، ص29.

[2] 1- J. Lendrevie ,d. dindon marcotin ,THEHORIE ET PRATIGUE DU MARQITING :5 èmè Edition, Dalloz ; paris, 1997, p/07

4-الوظيفة التقنية: يقوم بهذه الوظيفة مختصون من أجل جلب الزبائن والتسويق أكثر الخدمات المنتجة, فيقومون بنشاط التحويل الحسن بما يتماشى مع أذواق الزبائن ورفع المر دودية وخفض التكاليف وذلك باستعمال أحدث تقنيات الاتصال كاستخدام الاتصال الجيد من الإعلان والإشهار للخدمات المقدمة.

5-الوظيفة التسويقية: تعد الوظيفة التسويق من أحدث الوظائف في المؤسسة الخدمية وهي تحتوي على وظيفتين أساسيتين:

أولا:وظيفة الشراء:

وتتمثل في شراء ما تحتاج إليه المؤسسة لتقديم خدماتها للزبائن كالوسائل والمعدات والأدوات، وبعض الخدمات لإعادة بيعها.

ثانيا:وظيفة البيع:

تتمثل في تقديم الخدمات للزبائن مقابل الحصول على عائد يتمثل في ثمن البيع وهكذا تقوم المؤسسة بخلق مكانة لها في السوق ومنافسة المؤسسات الخدمية الأخرى، وتعمل على تسهيل تدفق خدماتها وذلك بإشباعها وتكيفها حسب رغبات الزبائن.

6-الوظيفة الرقابية: إن إدارة المؤسسة الخدمية كغيرها من المؤسسات الأخرى تعمل على مراقبة سير العمل من بداية وضع الخطط إلى غاية التنفيذ والتسويق ومدى ملائمة تلك الخطط مع تنفيذه فعلا تقوم بتحليل كل مرحلة لمعرفة نقاط الضعف ووضع الحلول لها لأجل تحقيق هدفها.

المطلب الثاني:الخصائص الرئيسية للخدمات.

أولا: مفهوم الخدمة.

يعد الافتقار إلى تعريف واضح ودقيق وشامل للخدمة مقارنة مع المفهوم السائد للسلع المادية. من أبرز العوامل التي تقف عائقا أمام تمكين المؤسسات الخدمية من رسم استراتجيات تسويقية فاعلة في قطاع الخدمات ، فلو كان بالإمكان تصنيف الخدمات بطريقة واحدة لأصبح من السهل حصر الخدمة والسلوكيات ذات الصلة المباشرة بالخدمات و العمل باتجاه إدراجها في أدبيات تسويق الخدمة كحقل قائم بذاته. إلا أن الحقيقة لا تنفي إطلاقا وجود محاولات جادة و أكيدة من خلال العديد من البحوث والدراسات التي قام بها الأكاديميون والممارسون، والتي استهدفت الاتفاق على أرضية مشتركة لمفهوم الخدمة، وتعددت بناءا على ذلك التعاريف التي تناولت هذا الجانب. بسبب وجود خدمات ترتبط بشكل كامل أو جزئي مثل السلع المادية(مثل إيجار العقارات والخدمات الفندقية)، بينما تمثل خدمات أخرى أجزاء مكملة لعملية تسويق السلع المباعة(مثل الصيانة)،وهناك أنواع من الخدمات تقدم مباشرة لا تتطلب ارتباطها بسلعة ما(مثل التأمين).

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى صعوبة تعريف الخدمة فيما يلي:[1]

- من الصعب وصف الخدمة التي طبيعتها مجردة من المنتج ونستعمل عبارة منتج لتحسين الخدمة كعبارة(منتجات مالية) و (منتجات سياحية)؛
- لا تخص كلمة خدمة قطاع نشاط واحد، ففي يومنا هذا لا تتناسب أبدا التصنيفات التقليدية المكان الذي احتلته الخدمات في الاقتصاد، وأصبحت القيمة المضافة لمصنعي مواد الإعلام الآلي ومنتجين آخرين تشكل قسما كبيرا من الخدمات؛
- تعتبر الخدمات نشاط إنساني من خلال شخص ينجز مهمة لحساب أخر وهذا التعريف محدود جدا، فكثيرا من الخدمات أصبحت تنجز بالآلات كالغسل الآلي للسيارات والموزعين الآليين للحلويات...الخ؛
- نهاية أو نتيجة الخدمة هي شبيهة بالمنتجات المادية، بحيث نهاية كل منها هي تلبية حاجات المستهلكين.

هذه الخصائص المتعددة أخضعت تعريف الخدمة لتغيرات عديدة، فقد عرفتها الجمعية الأمريكية للتسويق بأنها:"مجموعة الأنشطة والمنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة" .

إلا أن هذا التعريف يتسم بكونه ضعيفا فضلا عن عدم تميزه بصورة كافية بين السلعة والخدمة.

وهناك تعريف ل ستانتون(Stanton) يقول أن الخدمة هي:

"النشاطات الغير ملموسة، لتحقيق منفعة للزبون أو العميل، والتي ليست بالضرورة مرتبطة ببيع سلعة أو خدمة أخرى، أي أن إنتاج أو تقديم خدمة معينة لا يتطلب استخدام سلعة مادية".[2]

في حين نجد أن كل من زيتا مل(zeitaml) وبيت نز (Bitnet)قد قالا ببساطة:

"أن الخدمات عبارة عن أفعال ، عمليات وانجازات أو أعمال تتضمن كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية وهي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها وتقديم قيمة مضافة وهي بشكل أساسي غير ملموسة لمشتريها الأول".[3]

ويرى لولفوك(Lovelock) أن الخدمة هي عبارة عن :" منفعة مدركة بالحواس قائمة بحد ذاتها أو متصلة بشيء مادي، وتكون قابلة للتبادل, ولا يترتب عليها ملكية، وهي في الغالب غير محسوسة"[4] أو هي:"منتجات غير ملموسة تهدف أساسا إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلك وتحقق له المنفعة"[5]

---

[1] -Gérard toqier. Michel l'anglas, LE MARGITING DES SERVICES : le défi relationnel Edition dunod , paris, 1992,p21-22

[2] - حميد الطائي، بشير العملاق، **مبادئ التسويق الحديث:** دار اليازوري للنشر، عمان، 2009، ص: 140.

[3] - هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات :** دار زائل للنشر والتوزيع ، ط3، عمان، 2005، ص: 18.

[4] - محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج، عمان، 2008، ص: 63.

[5] - زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته:** دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص: 35.

أو هي:"ذلك النشاط غير الملموس الذي يقدم للمنتفع ويهدف إلى إشباع حاجاته ورغباته"[1]

وأما ريس(Russ) فقد عرف الخدمة بأنها:"شرط مؤقت للمنتج أو أداء لنشاط موجه لإشباع حاجات محددة للمستفيدين".[2]

يلاحظ من التعاريف سابقة الذكر أنها تشير بوضوح للفصل بين الخدمات التي تعرض للبيع مباشرة، وتلك التي تقدم مرتبطة بسلعة ما.

مع التأكيد على تمييز الخدمة بكونها غير ملموسة وبشكل منفصل عن السلع الملموسة التي يمكن أن ترافقها.

ويمكن تلخيص تعاريف نشاط أو أداء غير ملموس يحدث من خلال عملية تفاعل هادفه إلى تلبية توقعات العملاء وإرضائهم وقد تكون هذه العملية مقترنة بمنتج مادي ملموس لكن إنتاجها هو أساسا غير ملموس وعند الاستفادة منها لا ينتج بالضرورة نقل الملكية.

ومما سبق تتضح المضامين التالية :

- تكون الخدمة في الغالب غير محسوسة أو غير ملموسة؛
- قد ترتبط الخدمة بمنتج ملموس أو مادي وقد ترتبط بذلك؛
- لا يمكن تملك الخدمة أو مقدمها, وإنما يمكن الاستفادة من عرضها؛
- الخدمة تدرك بالحواس من خلال المنفعة التي تقدمها للمستفيد؛
- تتألف الخدمة من جوهر تدعمه خدمات تكميلية.

ثانيا:الخصائص الرئيسية للخدمات.

على ضوء ما تقدم من تعريف الخدنة، نستنتج خصائص عديدة للخدمات وقد اتفق معظم المؤلفين في مجال التسويق على وجود أربعة خصائص رئيسية للخدمات يمكن أن تأثر في تصميم البرامج التسويقية وصياغة السياسات التسويقية، فيما أضاف البعض خصائص أخرى بهدف تأكيد ما تتميز به الخدمات.

مقابل السلع ويمكن ذكر الخصائص الأربعة الرئيسية فيما يلي:[3]

1-اللاملموسية: (intangibilitéM):

ظهرت عدم ملموسية الخدمات كفرق رئيسي موجود بين السلعة والخدمة، كما ذكر ببري(berry) وبات سون (Bateson) أن مفهوم عدم ملموسية الخدمة يعني اللامادية أي الخدمات لا يمكن رؤيتها، تذوقها، شمها، لمسها، سمعها، وعليه فإن الخدمات مثل الفحص الطبي. أو العرض السينمائي يصعب تقديمها مثلما يقوم المستهلك بتقييم سيارة جديدة قبل الشراء، حيث يمكن فحصها وقيادتها وتجربتها وتكوين رأي عنها.

---

[1]- محمد محمود مصطفى، **مرجع نفسه:** ص: 63.

[2] - محمود جاسم الصميدعي، **مرجع سبق ذكره:** ص:213.

[3] 1–d .Pettigrew's. n .Turgeon. mARQITING: éme édition.mc Grows- hill. Canada; 1990.p390

بمعنى أن الخدمة تصعب معاينتها أو تجربتها قبل شرائها، أي أن المستفيد من الخدمة يكون قادرا على إصدار قرارات وأحكام على تقييم ملموس من خلال حواس البصر والشم والتذوق قبل شرائه للخدمة، كما يفعل لو أنه اشترى أو رتب لشراء سلعة مادية' لهذا نقول قرار شراء السلعة يكون سهل بكثير من قرار شراء الخدمة.

وقد اقترح ويلسون(Wilson) أمكانية تقسيم مفهوم اللاملموسية إلى أبعد من ذلك فهناك:[1]

الخدمات التي تتميز بعدم الملموسية الكاملة (كخدمات الأمن والحماية، والمتاحف)، وهناك الخدمات مضافة للشيء الملموس (كخدمات التأمين)، وهناك الخدمات التي تعمل على توفير شيء مادي ملموس (كالخدمات ومحلات التجزئة). هذه الاختلافات يمكن الإطلاع عليها في الجدول الأتي: الجدول رقم(07) : تصنيف درجة الملموسية

درجة الملموسية	خدمات المنتج	خدمات المستهلك
الخدمات التي تتصف بعدم الملموسية بشكل كامل أو أساسي	الأمن والحماية،أنظمة الاتصالات،التمويل،اندماج المؤسسات والاكتساب	المتحف، وكلاء التوظيف، أماكن الترفيه، التعليم، خدمات النقل، السفر، المزادات العلنية.
الخدمات التي تعطي قيمة مضافة للسلع الملموسة	التأمين، عقود الصيانة، الاستشارات الهندسية، والإعلانات و تصميم العبوات والأغلفة	خدمات التنظيف، التصليح, التأمين, العناية الشخصية.
الخدمات التي توفر منتجات مادية وملموسة	متاجر الجملة,وكلاء النقل,المستودعات,البنوك	متاجر التجزئة، البيع الآلي. الخدمات البريدية, العقارات, التبرعات الخيرية

المصدر: هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات: دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص25.

وقد ترتب على عدم ملموسية الخدمات العديد من النتائج، أهمها:[2]

- أن الخدمة تعتبر مستهلكة لحظة إنتاجها بمعنى صعوبة تخزين الخدمة قياسا بالسلعة؛
- استحالة المقارنة بين الخدمات لاختيار أفضلها كما هو الحال في السلع، وبالتالي فإن عملية الفحص والمقارنة لا تتم إلا بعد شراء الخدمة وليس إلي قبلها؛
- يترتب على عدم ملموسية الخدمة اقتصار توزيعها على الوكلاء والسماسرة وبالتالي فإن التجار ليس لهم دور في ذلك لأن التاجر هو وسيط إليه ملكية الأشياء التي يتعامل بها، وهو ما لا يمكن أن يحصل في الخدمات طالما أنها غير ملموسة.لأن الملكية يكون فقط على الأشياء الملموسة فقط؛
- بما أن الخدمة غير ملموسة فلا يمكن تخزينها، ومنه فلا وجود لمفهوم تسيير المخزون؛
- يصعب اللجوء إلى أساليب المضاربة التقليدية في الخدمات حيث لا يمكن شراء الخدمة وقت الفيض حيث تصل الأسعار إلى مستوياتها الدنيا وخزنها فترة معينة من

[1] -هاني حامد الضمور، **مرجع سبق ذكره:** ص: 24.

[2] -D'Arman .m. Laroque,LE MARKITING FONDEMENT ET APPLICATION, 4ème Edition, Graws, canada, 1990, p : 829

الـزمن وبيعهـا فيمـا بعـد عنـدما يقـل المعـروض منهـا حيـث تبـدأ الأسـعار بالارتفـاع حيـث أن المضاربة في السلع هو أسلوب شائع.

- بمـا أن الخـدمات الغيـر ملموسـة، فـإن قـدرة مسـوقيها علـى اسـتخدام الأسـاليب التقليديـة فـي الرقابـة علـى الجـودة تكـون ضـئيلة أو معدومـة، ولهـذا توجـد أسـاليب أخـرى مبتكـرة لقيـاس جودة الخدمات مثل قياسات وولاء الزبائن ومستويات الرضا وغيرها؛
- أن عـدم ملموسـية الخـدمات تـؤدي إلـى تعطيـل وظيفـة النقـل فـي البـرامج التسـويقية (خصوصـا فـي مجـال التوزيـع المـادي) ؛ وهـذا يترتـب عليـه فقـدان مؤسسـة الخـدمات لقـدرتها علـى خلـق المنفعـة المكانيـة فـي الخـدمات و أي المنفعـة المتأتيـة مـن نقـل الأشـياء من أماكن فيضها حيث الحاجة إلى أماكن الشح حيث يشتد الطلب عليها.

2-التلازمية inséparabilité:

و يقصـد بهـا درجـة التـرابط بـين الخدمـة ذاتهـا و بـين الشـخص الـذي يتـولى تقـديمها، فالخـدمات تقـدم و تسـتهلك فـي نفـس الوقـت، و هـذا الأمـر لا ينطبـق علـى السـلع التـي تصـنع و توضـع فـي المعـارض أو تـوزع علـى البـائعين ومـن خلالهـم علـى المشـترين يـتم اسـتهلاكها لاحقـا[1] الأفـراد اللـذين يقـدمون الخدمـة فـي ذهـن المشـتري هـم أنفسـهم الخدمـة فـإدراك المسـتهلك أو المشـتري لمقـدم الخدمـة يصـبح إدراكه للخدمة نفسها، ولهذا المستهلكون غير قادرين للحكم على الخدمة قبل شرائها؛

و قـد يترتـب علـى ذلـك فـي الكثيـر مـن الخـدمات ضـرورة حضـور طلـب الخدمـة إلـى أمـاكن تقـديمها كمـا هـو الحـال فـي الاتصـال المباشـر العـالي ، حيـث تكـون الخدمـة موجهـة إلـى جسـم المسـتفيد مـن الخدمـة، مثـل الخـدمات الطبيـة أو خـدمات الحلاقـة و التجميـل و غيرهـا و يترتـب علـى الخاصـية التلازمية الأتي:

- مـن نتـائج التلازميـة فـي أداء الخـدمات زيـادة درجـة الـولاء إلـى حـد كبيـر، أي إن المسـتفيد (الزبـون أو العميـل). يصـر علـى طلـب الخدمـة مـن احـد معـين أو مجموعـة أشـخاص معينـين طالمـا أن مـورد الخـدمات لا يفـي احـدهم عـن الأخـر كمـا هـو الحـال فـي الخـدمات التـي يعتمـد تقديمها على الأماكن ة الآلات بشكل كبير؛
- وجـود علاقـة مباشـرة بـين المؤسسـة الخدميـة و المسـتفيد، و تعتبـر هـذه خاصـية مشـتركة بـين جميـع الخـدمات، و إن كانـت هنـاك خـدمات لا تتطلـب بالضـرورة حضـور المسـتفيد شخصيا؛
- و يترتـب عـن خاصـية التلازميـة ضـرورة مسـاهمة أو مشـاركة الزبـون (المسـتفيد مـن الخدمـة) فـي إنتاجهـا، تعـد هـذه السـمة أساسـية و حيـث لا يمكـن أداء الكثيـر ن الخـدمات دون توافرهـا، و علـى هـذا الأسـاس فالمؤسسـة الخدميـة لا تسـتطيع إن تنـتج أو نبيـع خـدماتها بالشـكل المطلـوب إلا بمسـاهمة المسـتفيد فـي عمليـات إنتـاج الخدمـة بشـكل أو بـأخر حسـب طبيعة الخدمة التي يريد الانتفاع بها وفي الوقت الذي يلائمه.

3- التباين:(Hètèrogènèitè):

الجميـع يـرى إن نجاعـة الخدمـة تتغيـر مـن مؤسسـة إلـى أخـرى، ومـن و كالـة إلـى أخـرى خاصـة الخـدمات التـي تعتمـد علـى التـدخل الكبيـر للعنصـر البشـري و لـذا يقـوم الزبـون بترتيـب العناصـر

[1] محمود جاسم الصميدعي، **مرجع سبق ذكره:** ص: 221.

قبل الشراء حتى يتمكن من المقارنة بين عروض الخدمات، و يصعب على مقدم الخدمة تقديم خدمات متجانسة في الوقت و المكان المناسب؛

فعلى سبيل المثال بالنسبة للخدمات الفندقية فقد يقدم احد موظفي الاستقبال خدمة فعالة وودودة بينما يقدم احد زملائه على بعد أمتار من خدمة بطيئة وغير ودودة[1].

وهذا يعني ببساطة إن يصعب على مورد الخبرة أن يتعهد بان تكون خدماته متماثلة أداة متجانسة على الدوام، و بالتالي فهو يصبح من الصعوبة على الطرفي التعامل (المورد و المستفيد) التنبؤ بما ستكون عليه الخدمات قبل تنفيذها و الحصول عليها، و من هنا يتعين على المنظمات الخدمة أن تعمل على :

- بذل مجهود كبير لتقديم خدمات تتسم بالثبات في الجودة قدرة الإمكان؛
- وضع برنامج دقيق لاختيار ورفع كفاءة مقدمي الخدمة؛
- زيادة درجة الآلية في أداء الخدمة قدر الإمكان؛
- وضع نظام لرصد وقياس درجة رضا العميل عن الخدمة المقدمة أليا، ولعل من أهم الوسائل هنا تظم الشكاوي و المقترحات الدورية لمستهلكي الخدمة.

4- الزوال أو الفناء:نتيجة لعدم انفصال الإنتاج عن الاستهلاك في الخدمات فإنها تتصف بالفناء السريع بمعنى لا يمكن تخزينها لاستخدامها في وقت أخر،كالطاقة الكهربائية غير المستخدمة و المقاعد غير المشغولة في الطائرة بعد إقلاعها، كلها أنشطة أعمال فقدت إلى الأبد، لهذا فان أسعار الخدمة في فترة الرواج تكون عالية و بعدها تنخفض بشكل حاد في غير موسمها و للتخفيض من أثارها هذه الخاصية يمكن اتخاذها عدة إجراءات منها:[2]

استخدام أنظمة الحجز المسبق للإدارة لمواجهة التغيير في مستوى الطلب، تشكيل قوة عمل مؤقتة(مستخدمين إضافيين) لمواجهة تصاعد الطلب، تطوير أساليب الخدمات المشتركة، إضافة مشاريع أخرى قصد التوسع المستقبلي، التسيير المختلف الذي يجلب الطلب في فترات متزايدة أخرى مثل الحجز المسبق بأسعار اقل [3].

إضافة إلى خصائص الخدمة السابقة هناك من يصنف خصائص أخرى كعدم انتقال الملكية والصناعة اللامركزية، واشتراك المستفيد من الخدمة في تسويق وإنتاج الخدمة إضافة إلى معدل ضعف الإنتاجية، وكخلاصة لما سبق يمكن تلخيص المشاكل التسويقية المرتبطة بالخصائص الرئيسية للخدمات في الجدول التالي:

جدول رقم(08):خصائص الخدمات والمشاكل التسويقية المرتبطة بها.

الخصائص	المشاكل التسويقية
غير ملموسة	لا يمكن تخزينها, لا يمكن حمايتها عن طريق براءات الاختراع لا يمكن عرضها أو توصيل مفهومها بسهولة, يصعب تسعيرها
التماسك	اشتراك المستهلك في الإنتاج, يصعب تنميط الإنتاج, لا يمكن تخزينها

[1]- عمر وخير الدين، **مرجع سبق ذكره:** ص269.

[2]- شفيق حداد، نظام موسى السويداني، مرجع سبق ذكره، ص:253.

[3]- محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص:222.

الفناء السريع	لا يمكن تخزينها
التباين	يصعب التنميط والثبات في درجة الجودة

المصدر: عمر خير الدين، التسويق ، المفاهيم والاستراتيجيات، مكتبة عين شمس، مصر، 1997، ص: 268.

المطلب الثالث: تصنيف الخدمات وأهميتها.

أولا:تصنيف الخدمات.

هناك عدة محاولات لتصنيف الخدمات، وقد رأى لوافوك (lovelockk)أن كل محاولة تسعى للإجابة على أحد الأسئلة التالية:[1]

- ما هي طبيعة عمل الخدمة؟
- ما نوع العلاقة بين منظمة الخدمة وعملائها؟
- ما حجم المجال المتاح للإنتاج والرقابة؟
- ما طبيعة العرض والطلب للخدمة؟
- كيف يتم تقديم أو توصيل الخدمة؟

حيث نجد عدة تصنيفات للخدمات منها المبسط ومنها المتعمق، فالأول يعطينا صورة عامة عن الأنواع الشائعة للخدمات بينما الثاني يتغلغل في نسيج الخدمات موضحا معالمها وخصائصها وطبيعتها،وعليه فإننا نرى ضرورة التطرق لكليهما:

1-التصنيف المبسط: يضم عدة أنواع من بينها:

أ- **حسب نوع السوق أو نوع المستفيد:**نميز بين عدة أنواع:

- **خدمات استهلاكية:** وهي الخدمات التي تقدم لإشباع الحاجات المختلفة مثل الخدمات السياحية والصحية، وخدمات النقل والاتصال وحلاقة الشعر والتجميل ولهذا سميت هذه الخدمة بالخدمة الشخصية.
- **خدمات المنشأة:** وهي الخدمات التي تقدم لتلبية حاجات منشأة الأعمال كما هو الحال في خدمات الاستشارات الإدارية والمالية والاقتصادية والقانونية...إلخ[2].

ب-حسب درجة كثافة قوة العمل: ويمكن تصنيفها إلى:[3]

- **خدمات كثيفة العمالة:** مثل خدمات التعليم وخدمات الإصلاح وتعتمد على العامل البشري بصفة أساسية
- **خدمات كثيفة المعدات:** مثل الاتصالات والنقل العام والمراكز الصحية، تعتمد على المعدات بصفة أساسية.

ج-حسب درجة الاتصال بالمستفيد: ويمكن تصنيفها إلى:

- **خدمات تحتاج إلى اتصال عالي:**مثل الخدمات الحية والخدمات الفندقية والمطاعم التي تحتاج إلى اتصال عالي من الزبون وغالبا ما تكون هذه الخدمات موجهة نحو الأفراد.

---

[1]- سارة وايت، **أساسيات التسويق:** دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر،2001، ص: 183.

[2] - بشير العلاق، **تكنولوجيا المعلومات في الأعمال :** مدخل تسويقي، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص: 140.

[3] - عمر خير الدين، **مرجع سبق ذكره:** ص273.

- **خدمات تحتاج إلى اتصال منخفض:** مثل خدمات الصلاح والتغليف والخدمات البريدية، وتوجه هذه الخدمات في الغالب نحو الأشياء ولا يتطلب الأمر وجود عنصر بشري لتأدية الخدمة.

د-حسب درجة الاتصال بالمستفيد:ويمكن تصنيفها إلى:

- **خدمات تحتاج إلى اتصال عالي:** مثل الخدمات الصحية والخدمات الفندقية والمطاعم التي تحتاج إلى اتصال عالي من الزبون وغالبا ما تكون هذه الخدمات موجهة نحو الأفراد.
- **خدمات تحتاج إلى اتصال منخفض:** مثل خدمات الإصلاح والتغليف والخدمات البريدية، وتوجه هذه الخدمات في الغالب نحو الأشياء[1] ولا يتطلب الأمر وجود عنصر بشري لتأدية الخدمة.

ه-حسب الخبرة المطلوبة في أداء الخدمات: وتصنف إلى:

- **خدمات مهنية:** مثل خدمات الأطباء والمحاميين ومدققي الحسابات والمستشارين الإداريين والماليين والخبراء وذوي المهارات البدنية والذهنية .
- **التصنيف المعمق:** توجد طرق وأساليب أخرى يمكن اعتمادها لتصنيف الخدمات، ومن أبرزها:

- **الخدمات القابلة للتسويق مقابل الخدمات غير القابلة للتسويق:** يميز هذا النوع من التصنيف بين الخدمات التي يمكن اعتبارها قابلة للتسويق وبين الخدمات التي تقتضي ضرورات وعوامل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تكون منافعها متأتية من آليات غير مستندة للسوق.

ومن أمثلها أمثلتها كبيرة فمن الخدمات الحكومية التي تقدم المنفعة العامة والتي لا تتقاضى السلطات الحكومية رسوما مقابل تقديمها للجمهور, وتحصل هذه الحالة عدما يكون من المستحيل منع أو عزل أفراد أو مجموعات معينة من الاستفادة من الخدمة.

كما توجد خدمات كانت لفترة طويلة تعتبر غبر قابلة للتسويق، إلا أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية قد حولتها إلى خدمات يسهل تسويقها مثل، دفع رسوم استخدام الطريق أو دفع رسوم مقابل التجول في مناطق أثرية.[2]

- **الخدمات المقدمة للمستفيد النهائي مقابل الخدمات المقدمة للمشتري الصناعي:** تقدم خدمات المستفيد النهائي إلى الأشخاص الذين يستخدمون الخدمة لنتعتهم أو فائدتهم الشخصية، حيث لا يترتب على استهلاك الخدمة من قبل المستفيد النهائي أية منافع اقتصادية أخرى.

أما بالنسبة لخدمات المشتري الصناعي فهي تقدم إلى المنشأة لاستخدامها في إنتاج شيء أخر ذي منفعة اقتصادية.

إلا أن هناك خدمات عديدة تقدم لكل من المستفيد النهائي والمشتري الصناعي في أن واحد مثلا: شركة الطيران التي تقدم خدمة متشابهة لكل من سوق المستفيد النهائي وسوق المشتري الصناعي.

---

[1] - حميد الطائي، بشير العلاق، **مرجع سبق ذكره:** ص:29.

[2] - بشير العلاق، **مرجه سبق ذكره:** ص143.

- **موقع الخدمة في إجمالي عرض المنتج:** إن معظم المنتجات عبارة عن تركيبة من سلع وخدمات (جوانب ملموسة وغير ملموسة في أن واحد)، ويمكن تصنيف الخدمات طبقا للدور الذي تلعبه الخدمة من حيث الثقل أو الوزن في إجمالي عرض المنتج أو في عملية تقديمه وتوجد ثلاثة أدوار رئيسية للتشخيص بهذا الصدد وهي:[1]

توجد خدمة مطلقة، عندما يكون هناك دليل ضعيف جدا(أو معدوم) على وجود عناصر ملموسة في تركيبة الخدمة مثل الاستشارات الإدارية عن بعد. وفي هذه المجموعة يقتصر دور العناصر الملموسة إن وجدت على عدم الخدمة غير الملموسة.

توجد مجموعة أخرى من الخدمات مهمتها إضافة قيمة للسلعة الملموسة ويحصل ذلك عندما يقوم صانع السلعة بتعزيز جوهر سلعته الملموسة من خلال تقديم منافع خدمية ترافق السلعة الملموسة مثل ضمانات ما بعد البيع.

-هناك خدمات أخرى تضيف قيمة جوهرية للسلعة من خلال توفيرها في المقام الأول. إلا أن هذا النوع من الخدمات يسهل عملية إيصال السلعة الملموسة من مكان إنتاجها إلى مكان الطلب عليها, وتوفير وسائل أو تسهيلات ائتمانية من شأنها المساعدة على شراء السلع الملموسة.

- **مدى مشاركة المستفيد في عملية إنتاج الخدمة:** هناك بعض الخدمات التي يصعب تقديمها بشكل لائق أو متقن إلا من خلال المشاركة الكاملة للمستفيدين في عملية إنتاج أو تقديم الخدمة، كما توجد خدمات لا تتطلب إلا مشاركة رمزية أو بسيطة من قبل المنتفع بها. مثل خدمات الرعاية الصحية لا تحتاج فقط إلى الجهد المالي للمنتفع من الخدمة. وإنما أيضا إلى مشاركته الفعالة في عملية إنتاج وتقديم الخدمة.وهناك خدمات مثل الاستماع إلى الموسيقى عبر الإذاعة أو مشاهدة برامج تلفزيونية لا تحتاج إلى أي مشاركة من قبل المستفيد للحصول عليها. وفي الغالب تكون درجة مشاركة المستفيدين منخفضة في عملية إنتاج الخدمة عندما تكون الخدمة موجهة إلى ممتلكات المستفيد. ولأنه يصعب في حالات عديدة وضع معايير ثابتة ومؤكدة لتقديم الخدمات وإنتاجها.

ولأن الخدمات هي في الأصل غير ملموسة تلجأ العديد من المؤسسات الخدمية إلى تقليص مستوى مشاركة المستفيدين في عملية إنتاج الخدمة.حيث تحاول مثل هذه المؤسسات تبسيط عملية إنتاج الخدمة وإنتاج أسلوب الاتصال عن بعد من خلال البريد أو الهاتف أو الانترنيت أو أية وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة[2].

- **درجة عدم التماثل أو عدم التجانس:** يوجد بعدان لحالة عدم التماثل يستخدمان لتصنيف الخدمات:

البعد الأول: مدى تباين معايير الإنتاج عما هو مألوف ومتعارف عليه بخصوص كل من نتائج وعمليات إنتاجها وتقديما.

البعد الثاني: مدى التباين المعتمد في الخدمة لتلبية حاجات معينة لمستفيدين محددين.[3]

فحالات عدم التجانس في معايير الإنتاج تعد في غاية الأهمية بالنسبة لمؤسسات الخدمة التي يكون فيها المستفيدون مشاركون في عملية إنتاج الخدمة بشكل كبير خصوصا عندما تقف طرق

---

[1] - عمر وصفي عقيلي وآخرون، **مبادئ التسويق مدخل متكامل:** دار زهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999، ص:22.

[2] - ربحي مصطفى عليان، **أسس التسويق المعاصر**: دار صفاء للنشر، ط1، عمان، 2000، ص:317.

[3] - بشير العلاق، **مرجع سبق ذكره:** ص:150.

الإنتاج حائلا أمام مراقبة عملية إنتاج وتقديم الخدمة، وتنطبق هذه الحالة بشكل جلي على الخدمات الشخصية كثيفة العمل.؛ مثل الحلاقة والتحميل.

وفيما يخص البعد الثاني السالف الذكر, فهو مدى التباين المعتمد في الخدمة لتلبية حاجات معينة لمستفيدين محددين بالذات. ولأن الخدمات تستهلك أثناء عملية إنتاجها.

بما أن المستفيد عادة ما يشارك في عملية إنتاج الخدمة، فإن إمكانية إنتاج خدمات حسب رغبات العميل تكون مقارنة مع السلع المصنعة أما الخدمات الموجهة للجماهير فهي لا توفر إلا نطاقا ضئيلا جدا أو معدوما من المناورة لتلبية حاجات ورغبات معينة لأشخاص محددين.

- **نمط تقديم الخدمة:** يمكن التمييز بين جانبين اثنين من نمط تقديم الخدمة.

-إذا كان تقديم الخدمة يتم على أساس مستمر لكن ضمن سلسلة من العمليات المنفصلة وبدون بذل جهد في البحث أو التقصي عنها مثل خدمات المقاهي.

-إذا كان تقديم الخدمة يتم بشكل عرضي أو في إطار علاقة مستمرة ما بين مزود الخدمة والمستفيد.

وينطبق هذا الشيء على خدنات التأمين والكهرباء...باعتبار أن منافعها ينبغي أن توفر بشكل دائم ومستمر.

- **نمط الطلب:** يمكن تصنيف الخدمة طبقا لنمط الزمني عليها، فلا يوجد إلا القليل من الخدمات التي يكون الطلب عليها ثابتا على مر الزمن، فالطلب على العديد من الخدمات يكون متباينا وقد يتذبذب الطلب على مدى يومي أو أسبوعي أو موسمي أو قد يكون غير متوقع على الإطلاق.
- **خدمات مستندة لقوة العمل مقابل خدمات مستندة للمعدات:** تتطلب بعض الخدمات لأغراض إنتاجها استخدام طرق إنتاج ذات كثافة عمل عالية إلا أن هناك خدمات لا يعتمد إنتاجها على العنصر البشري.

المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها الا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي.[1]

المطلب الأول: ماهية عملية تقييم الأداء.

من البديهي أن عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة، ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مؤوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الطول، الوحدات النقدية، وبذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق لا تتضمن معنى الشيء المراد تقييمه، لكن بعد عملية القياس تأتي مرحلة التقييم وهي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

أما الأداء فهو عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.

أولا: تعريف الأداء.

ومنه فإنه يقصد بالأداء:" المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها."[2]

وعليه فإن أداء قسم أو مؤسسة يعبر عن الكفاءة والفعالية التي تظهرها المؤسسة أمام تحقيق الأهداف المسطرة مع تخفيض الموارد المستعملة للوصول إلى الأهداف المرجوة، وبذلك يشمل مفهوم الأداء على

---

[1] - عمر خير الدين، **مرجع سبق ذكره:** ص273.

[2] - عبد المحسن توفيق، **تقييم الأداء:** دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص:03.

مفهومين أساسيين هما الفعالية والنجاعة. الفعالية هي الوصول إلى الأهداف المرجوة أما النجاعة فهي تخفيض الموارد المستخدمة، ويمكن تحديد مجموعة من الخصائص تشمل عليها مفهوم الأداء المالي وهي:

الأداء مفهوم واسع: يختلف مفهوم الأداء باختلاف الجهة التي تستخدمه حيث يمكن أن يشمل الأرباح إذ يتعلق الأمر بمالكي المؤسسة، أو يعني المردودية والقدرة على المنافسة عند مسيري المؤسسة ، أما بالنسبة للعامل فقد يعني الأجر الجيد والمنح؛[1]

الأداء مفهوم متطور: إن تطور المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها يجعل من الأداء مفهوم متطور، باعتبار العوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء المؤسسة والتي تمر بمرحلة النمو أو النضج؛

الأداء الشامل: يستخدم المسيرين في المؤسسة مجموعة واسعة من المؤشرات لقياس أداء المؤسسة فمنها ما هو مالي، اقتصادي؛

إن عملية تقييم الأداء نعني بها إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء و ضعفه'أي إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية له) وذلك بمقارنة ما كان تهدف المؤسسة لتحقيقه فعلا، فينظر إلى عملية تقييم أداء المؤسسة على أنها:" معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة وكيفية استخدام الموارد وحسب المنافع والتكاليف وأثار ذلك على الوحدة نفسها."[2]

كما تعرف الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة التقييم، ويمكن لكل طريقة أن تحتوي على أدوات."[3]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال و أعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك ألى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة وتسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة على تحديد الانحرافات في المستقبل.

ثانيا:أهمية تقييم الأداء في المؤسسة .

تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي :[4]

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك لإبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها؛

---

[1] -عبد المحسن توفيق، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[2] - عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات:** الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 1999، ص: 189.

[3] Patrick Gilbert et Géraldine cheminot. EVALIATION DES Compétences ET SITUIATION DE GESTION, Edition économico, France, p : 152

[4] - منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية وتقييم الأداء:** جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص: 78.

- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

ثالثا:الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء.

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب لك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهم وظائف عملية تقييم الأداء فيما يلي:

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحددة اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة؛ لك على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح؛
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة؛ وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجة من الكفاءة؛
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن حصول الانحرافات التي تحدث؛
- البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

اقسام تقييم الاداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة، فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من اقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد انواع تقييم الاداء التالية:

رابعا: انواع تقييم الاداء.

1-تقييم الأداء المخطط: ويتمثل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة المؤثرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤثرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاثة إلى خمس سنوات، وهذا هدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وإيضاح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات.

والمعالجات اللازمة لها، إلا انه يجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي لها تأثير مباشر على نتائج المؤسسة؛[1]

2-تقييم الأداء الفعلي: يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها البشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعريف على الاختلافات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية دراسة تطوراتها عبر فترات محددة خلال سنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه

[1] - منصور حامد محمود، **مرجع سبق ذكره**: ص:79.

المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها نع ما حققته من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

3-تقييم الأداء المعياري (القياس):ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، ويأخذ هذا نوعين من المقارنة حتى يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف نشاطاتها كالإنتاج والمبيعات والإرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم ما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، حيث توضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات ، القدرات الإنتاجية للمؤسسة، أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية(القياسية)؛[1]

4-تقييم الأداء العام (الشامل): حيث ينظر هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتمييز بين، أهمية نشاط وأخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا باستخدام الأرجحات ومؤثرات النتائج المخططة و الفعلية ويتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للمؤسسة.

المطلب الثاني: الخطوات الأساسية والمجالات العامة ومقومات عملية تقييم الأداء.

أولا: خطوات عملية تقييم الأداء.

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1-رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها: يجب إن تبلغ السياسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخصون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسب لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي تستخدم من اجله؛

2-اختيار الطرق التي تتبع في التقييم:يتوقف اختيار الطريقة في التشخيص الذي سيتولى تقرير التقييم، والأفراد الذين توضع التقارير عن أدائهم؛

ومن الطرق المتبعة: ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفه على حدى؛

3-تدريب المقومين:* حتى يمون هناك نجاح في استخدام التقارير لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعدادات تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها وعيوبها؛

4-تحليل السياسة وتحليل النتائج: لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظروف محددة؛

ثانيا:المجالات العامة لعملية تقييم الأداء.[3]

يمكن التمييز بين ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] - مجيد الكرفي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية:** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:43.

*هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التقييم.

2- كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي:** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص-ص:137-139.

[3] - منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **مرجع سبق ذكره:** ص: 76.

1-مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها: بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، ولابد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب؛

2-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا: ويعني ذلك النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات والتأثيرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستحق منها وكذا اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها؛

3-الرقابة على كافة الأفراد:ويعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية، والرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ثالثا: مقومات عملية تقييم الأداء.[1]

حتي يتمكن المسير من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء، لابد أن تتوافر لهذه العملية مجموعة من المقومات نلخصها في النقاط التالية:

- الشمول بما يعطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين و العاملين بهذه المؤسسة على المؤثرات والأهداف الموجودة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها؛
- أن يعكس النواحي بالكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالمؤسسة؛

أن يتمكن الوصول إلى نتائج ايجابية والى تحسين الأداء، ورفع كفاءة بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما يعد أن لا تقتصر على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.

- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، ومراعاة السلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود منها، يقيم على أساسه أداء الإدارة، ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية؛
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية بل يجب أن يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة. ولمواجهة الانحرافات قبل استفحال أثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط التسيير المرسومة؛

[1]- صلاح الدين حسن البيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية:** دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص: 244.

- توافر نظام واضح ومستقر للحوافز المادية، مع ضرورة مراعاة الارتباط بين حجم العاملين على زيادة الإنتاجية والاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي.

اولا: تعريف الأداء المالي.

يعرف الأداء المالي على انه:"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولا جدوى من ذلك أن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى ا الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[1]، وحسب serge Everaert فان الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص المحاور التالية:[2]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- اثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في نجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛

ومنه فان الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من اجل تشكل ثروة الأداء المالي هو نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي.

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية، والمادية، والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا[3]

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية، وذلك باستخدام الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:[4]

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة؛حيث أن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة هي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة؛
- وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة تؤدي إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة. فهو يظهر عن طريق تصحيح

---

1. -Amand thausron, EVALIATION DES ENTREPRISES : Technique de gestion économico, paris, 2005, p23
2. 2 -serge Evraert, ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCI7RES,Mèthodes et cas, Edition Eyrolles, paris,1992, p :287
3. - السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة:** دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2000، ص:38.
4. -السعيد فرحات جمعة، **مرجع سبق ذكره:** ص:28.

وتعديل الإستراتيجية والخطة والموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة. وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة.

تواجه المؤسسات خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة. أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:

1-العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف زمن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤثرات خاصة بالرقابة حيث تهدف الى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالي المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومن أهم هذه المشتريات نجد:

*نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

وتحسب كما يلي:

إجمالي الفوائد÷إجمالي الأصول المنتجة×100

حيث: إجمالي الأصول المنتجة=إجمالي القروض+الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية.

وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

*نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:

إجمالي الفوائد المدفوعة÷إجمالي ودائع العملاء ×100

تحسب كما يلي:

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى حملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية(وداع من العملاء،والمستحقات) ويعتبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

2-العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهتها ة التقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

3-عوامل داخلية: تتمثل هذه العوامل في:

- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛
- درجة المركزية وحجم المؤسسة؛
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛[1]
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة؛
- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذي القرارات بشكل جيد.

كل هذه العوامل لها تأثيرات على متخذ القرار في تحديد قراره، ومنه فعلى المؤسسة تحديد الهدف من القرار المتخذ وتوفير البيئة والجو المناسب داخل المؤسسة لتطبيقه لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ.

4-أهمية القرار:كلما زادت أهمية القرار كان على متخذه أن يجمع معلومات كافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية للقرار بالعناصر التالية:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بهذا القرار، ودرجة تأثرهم.
- كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناشئة عنه منخفضة، أو العائد المتوقع من تنفيذه مرتفعا.

5-ظروف القرار:هي العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة، ومدة شمولية ودقة المعلومات المتوفرة، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار في ظروف عدم التأكد، أو ظروف التأكد أو درجة كبيرة من المخاطرة.

6-عامل الزمن:شكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار فكلما زادت المدة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كانت دراسة للبدائل المطروحة أفضل وإمكانية تحليل المعلومات المتاحة ويؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار اقرب أكثر إلى الصواب والمنطق، إما إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة يؤدي إلى استعجال في اتخاذ القرار ودراسة البدائل والنتائج المتوقعة قد يؤدي بمتخذ القرار إلى إغلاق بعض النقاط الهامة في التحليل، وبالتالي اتخاذ قرار اقل دقة وصواب والشكل الموالي يبين العلاقة بين الزمن المتاح ودرجة القرار.

ثالثا:الصعوبات التي تتعرض لها عملية اتخاذ القرارت.

من الصعوبات التي تعترض أي قرار هو عدم وجود قرقر يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه على الأقل يمثل أحسن الحلول في ظل الظروف والمؤثرات الموجودة، فكثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تصعب عملية الوصول إلى قرار مناسب، ويمكن حصرها فيما يلي:

1-عدم إدراك المشكلة وتحديدها:يلقي متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباتها بنتائجها، مما يتعسر عليه التعرض إلى المشكلة الحقيقة لعدم قدرته على تحديدها وتعريفها.

[1] -صلاح الدين حسن البيسي، **مرجع سبق ذكره:** ص: 50.

2-عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تحقق باتخاذ القرار: أن اتخاذ القرارات تسعى دائما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها وقد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات والأقسام أيضا، كما تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا التمييز بين اقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود لتحقيق الأهداف الأكثر أهمية.

3-شخصية متخذ القرار:قد يكون متخذ القرار واقعا عند اتخاذ قراره تحت تأثير بعض العوامل، كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة وما ينجم عنه من بيروقراطية وجهود وضرورة التنفيذ بالإجراءات الداخلية، أو القيود الخارجية، وبالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحت الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس سلبا على أفكاره وتطلعاته مما يؤثر على المؤسسة ونجاحها:

4-نقص المعلومات:يعد توفر المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسة في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متجددة عن بيئة العمل وظروفه إمكانية القيود، بما أن صحة القرار تبين تدل على صحة المعلومات التي استخدمت لاتخاذه فان متخذ القرار مطالب بتحديد نوع المعلومات اللازمة ومصادر الحصول عليها، والعمل على جمعها وتحليلها وتحديدها باستمرار.[1]

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني للمحاسبة تستجيب لأهداف محاسبية وقانونية واقتصادية، ولكنها لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة، ولذا فلكي نستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعملية الترتيب بصفة جد جيدة حسب المبدأين[2]: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين.

أولا: تعديل عناصر الأصول.

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول المبدأين الأساسيين: مبدأ السيولة ومبدأ السنة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال الدورة الاستغلالية، وهذا بهدف وضع مقارنة بينهما وبين الخصوم لأكثر من سنة.

وحسب هذا التقسيم فإن الأصول تحول إلى قسمين أساسيين:

- الأول هو بأعلى الميزانية يمثل مجموع العناصر التي تستعملها المؤسسة أو تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تزيد عن سنة؛
- الثاني وهو أسفل الميزانية فيضم باقي عناصر الأصول والتي تستعمل دورة وحيدة.

---

[1] - السعيد فرحات جمعة، **مرجع سبق ذكره:** ص:32.

[2]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**: ص:29.

1- الأصـــول الثابتـــة: وهـــي تشـــمل قســـمين أساســـيين الاســـتثمارات ثـــم قـــيم أخـــرى لأكثـــر مـــن ســـنة وفـــي كـــلا الجـــزئين نجـــد ترتيـــب العناصـــر يخضـــع لدرجـــة الســـيولة المتزايـــدة، حيـــث تكـــون القـــيم المعنويـــة و الماديـــة ذات أطـــول مـــدة فـــي قمّـــة الميزانيـــة، تليهـــا الآلات و المعـــدات ثـــم القـــيم الثابتـــة الأخرى. و هي تشمل:

أ-مخـــزون العـــمل: وهـــو المخـــزون الأدنـــى الـــذي يضـــمن للمؤسســـة الاســـتمرار فـــي نشـــاطها بشـــكل عـــادي دون توقـــف رغـــم التغيـــرات التـــي تطـــرأ علـــى المخـــزون فـــي الســـوق، فهـــذا المخـــزون يبقـــى باســـتمرار لـــدى المؤسســـة مـــدى الســـنوات لهـــذا يضـــم إلـــى القـــيم الثابتـــة، و يمكـــن أن يشـــمل جـــزء مـــن مجموع عناصر المخزون.

ب-ســـندات المساهـــمة: حســـب طبيعـــة العنصـــر الـــذي يعبـــر عـــن مســـاهمة المؤسســـة فـــي رأس مـــال مؤسســـة أو مؤسســـات أخـــرى، فإنّـــه يبقـــى لـــدى الغيـــر لمـــدة تزيـــد عـــن الســـنة، كمـــا يحقـــق للمؤسســـة المقرضـــة أرباحـــاً، و بالتـــالي يعتبـــر اســـتثمار مـــالي تســـتعمله المؤسســـة لمـــدة طويلـــة، أمّـــا فـــي حالـــة بيعها أو حصول المؤسسة على قيمتها فتظهر في القيم الجاهزة.

ج- الكفـــالات المدفوعـــة: كـــذلك يعتبـــر هـــذا العنصـــر مـــن ضـــمن القـــيم التـــي تـــدفعها المؤسســـة إلـــى المصالح المعنية و تبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

فهـــذين العنصـــرين(ســـندات المســـاهمة، الكفـــالات المدفوعـــة) يجـــب أن يضـــما إلـــى القـــيم الثابتـــة إذا كـــان هنـــاك فـــي كشـــوفات المؤسســـة مـــا يـــدل علـــى غيـــر هـــذا، كاســـترجاع جـــزء أو كـــل ســـندات المســـاهمة مـــثلاً فـــي الســـنة المعنيـــة، وهنـــاك مبـــالغ أخـــرى لمختلـــف عناصـــر الحقـــوق أو المخـــزون و التي تبقى في المؤسسة كحق لمدة تزيد عن السنة.

2- الأصـــول المتداولـــة: ترتـــب الأصـــول التـــي تســـتعملها المؤسســـة فـــي دورة اســـتغلالية واحـــدة كمـــا يلي:

أ- الـمخـــزون: تأخـــذ المخزونـــات أول مركـــز مـــن الأصـــول المتداولـــة نظـــراً للمـــدة التـــي تســـتغرقها للوصـــول إلـــى ســـيولة و هـــي تزيـــد عـــن مـــدة الحقـــوق التـــي تـــأتي بعـــدها و فـــي المخزونـــات نلاحـــظ الترتيب التدريجي طبقا لنفس المبدأ (السيولة).

ب- الـحـقـــوق: و هـــي مجمـــوع العناصـــر أو القـــيم التـــي تنـــتج مـــن تعامـــل المؤسســـة مـــع الغيـــر بحيث هي حق لها و هي تنقسم إلى جزئين:

- **قـيم غير جاهـزة:** و تشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائنها و سندات مساهمة كذلك تسبيقات للغير و التي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي؛
- **الـقيم الجاهـزة:** وهـي البنـك و الصـندوق أو القـيم الجـاهزة التـي تحـت تصـرف المؤسسـة و لا تستدعي مدة لتحقيقها.

ثانيا:تـعديـل عنـاصر الخصـوم: يـتم تعـديل الخصـوم باسـتعمال مبـدأ السـنوية بالإضـافة إلـى مبـدأ الاستحقاقية حيث تقسم الخصوم إلى جزئيين هما[1]:

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**: ص:31.

1-الأمـــوال الـدائـــمة: وهـي الأمـوال التـي تبقـى فـي المؤسسـة لمـدة أكثـر مـن سـنة و هـي تقابـل القـيم الثابتـة لجانـب الأصـول حسـب مبـدأ الاسـتحقاق و تشـمل كـل الأصـول الخاصـة و كـذا الديون الطويلة، المتوسطة و القصيرة الأجل، بالإضافة إلى فرق إعادة التقدير.

أ-الأمـــوال الخـــاصة: و تشـمل رأس مـال المؤسسـة الخاصـة بالإضـافة إلـى الاحتياطـات و نتائج رهن التخصيص و المؤونات. و من أهم الحسابات التي تطرأ عليها التعديلات هي:

ب-مؤونـات الأعبـاء و الخسـائر: وجـدت لمواجهـة تكـاليف و أخطـار محتملـة الوقـوع فـإذا تحققت هـذه الأخطـار تعتبـر خسائـر مؤكـدة، يجـب دفعهـا فـي الأجـل القصـير لـذلك تـدرج ضـمن الـديون القصـيرة الأجـل. إذا كانـت هنـاك خسـائر فـي مـدة أكثـر مـن سـنة، يجـب علـى المؤسسـة تحصـيل قيمـة الخسـائر فتـدرج فـي الـديون طويلـة الأجـل، وفـي حالـة عـدم وقـوع الخسـائر فالمئونـات المخصصـة تسـمى المئونـات غيـر المبـررة فهـي لا تغطـي شـيئاً فتخضـع حينئـذ للضريبة، و الباقي يضاف إلى الاحتياطات، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(01): يبين طريقة توزيع مئونة الأعباء و الخسائر

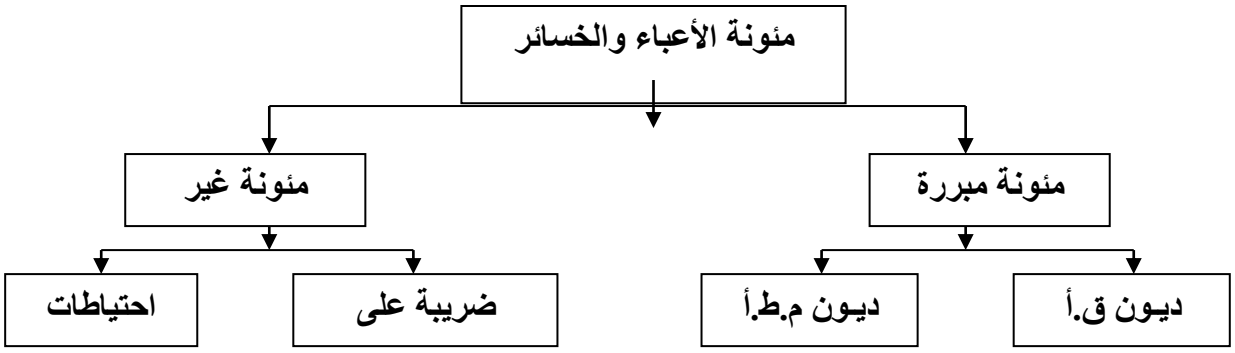

المصدر: من إعداد الطالبتين

كـون مـدة اسـتحقاقها

تفـوق السـنة بمختلـف أنواعهـا و مـن بينهـا ديـون الاسـتثمارات التـي تـدفع غالبـاً علـى عـدة أقسـاط سنوياً، فإنّ هـذا الحسـاب يبقـى فـي المؤسسـة لمـدة تزيـد عـن السـنة، و فـي كـل سـنة تطـرح منـه الدفعـة التـي سـدّد فـي نفـس السـنة و بالتـالي يضـم إلـى الـديون قصـيرة الأجـل و البـاقي يضـم إلـى الـديون طويلة الأجل.

1-3-الـديون قصـيرة الأجـل: و هـي القسـم الثـاني مـن المـوارد و تشـمل مجموعـة الـديون التـي تسـتفيد منهـا المؤسسـة لمـدة لا تزيـد عـن السـنة، و تشـمل المـوردين و الضـرائب و التسـبيقات. من أهم الحسابات التي تطرأ عليها التعديلات هي:

1-3 الضـرائب علـى الأربـاح: نظـراً لطبيعـة الضـريبة علـى الأربـاح و الـزمن الـذي تحسـب فيـه، فـإنّ المؤسسـة تـدفع هـذه الضـريبة علـى شـكل تسـبيقات تقديريـة خـلال السـنة، و فـي آخـر السـنة يحسب الفرق بين المبلغ الحقيقي و المدفوع تقديرياً و يسدّد الفرق المستحق.

2-3الـنتيجـــة: بعـد إخضـاع النتيجـة السـنوية للضـريبة علـى الأربـاح فـإنّ مبلـغ الضـريبة يـدفع خـلال شـهور علـى الأكثـر فيعتبـر ديـن قصـير الأجـل علـى المؤسسـة و يمكـن أن تأخـذ النتيجـة الصافية اتجاهين في توزيعها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(02): عملية معالجة النتيجة الصافية

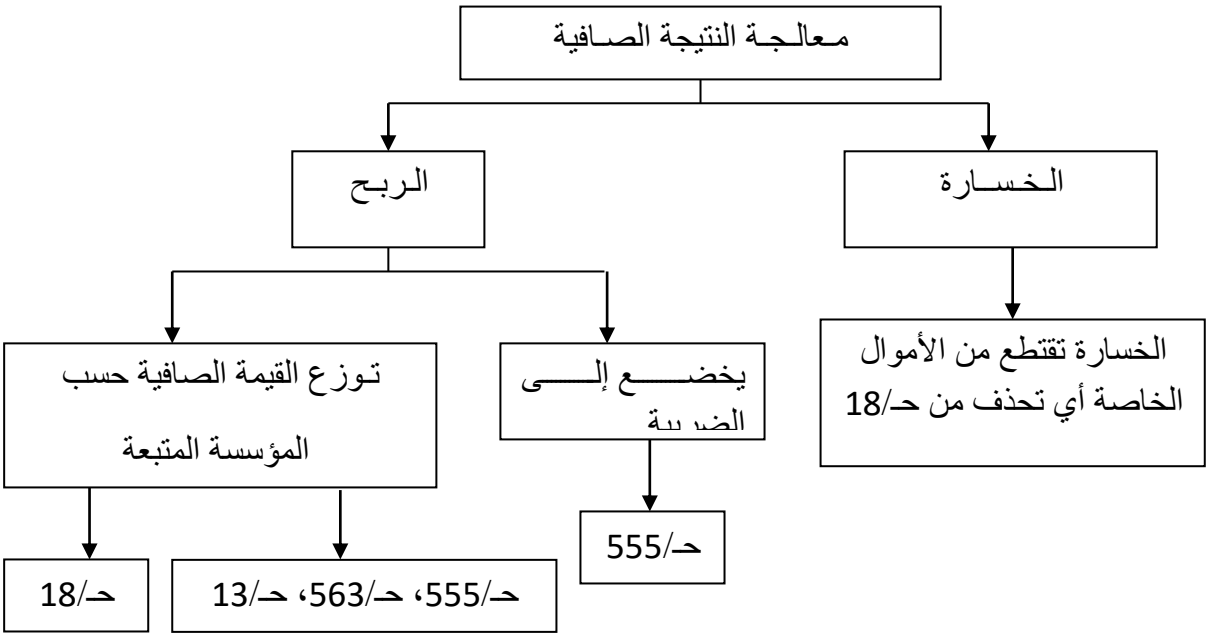

المصدر: من إعداد الطالبين

ثالثا:الميزانية المالية المفصلة

تظهر الميزانية المالية المفصلة كالتالي:

جدول رقم(09): الشكل العام للميزانية المالية.

ر- ح	اسم الحساب	ق م ص	ق ح	ق+	ق-	ر- ح	اسم الحساب	المبالغ
	القيم الثابتة:							
	- الاستثمارات						**الأموال الدائمة:**	
	- قيم معنوية						- الأموال الخاصة	
	- أراضي						- رأس مال الشركة	
	- مباني						- احتياطات	
	- تجهيزات إنتاج						- فرق إعادة التقدير	
	- قيم ثابتة أخرى						- ديون طويلة ومتوسطة الأجل	
	- مخزون الأمان						- ديون الاستثمار	
	- سندات المساهمة						-مؤونة طويلة الأجل	
	- كفالات مدفوعة							
	- زبائن أكثر من سنة							

	مجموع الأصول الثابتة						**مجموع الأموال الدائمة**	
	الأصول المتداولة - المخزونات - البضاعة - مواد ولوازم - منتجات **- مجموع المخزونات** - الحقوق - القيم القابلة للتحقيق - تسبيقات - زبائن - أوراق قبض **- مجمـــــوع الحقـــــوق ق للتحقيق** - القيم الجاهزة - البنك - لصندوق **- مجموع الحقوق الجاهزة**							
	مجموع الأصول المتداولة						**مجموع الديون قصيرة الأجل**	
	مجموع الأصول						**مجموع الخصوم**	

بوشاشي بوعلام، **الرائد في المحاسبة**: الجزائر، دار الملكية، 2000، ص:100.

وعليه بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل واختصار في الميزانية المحاسبية تظهر هذه الأخيرة في شكل جديد والتي تسمى بالميزانية المالية التي تنقسم إلى قسمين:

الأول يعرف بالأصول والثاني يعرف بالخصوم، مع إظهار القيم الحقيقية لعناصر الأصول وقيمتها المحاسبية، وترتب عناصر الميزانية وفق قواعد مالية يؤخذ بمبدأ المدة الطويلة والقصيرة[1].

[1]- بوشاشي بوعلام، **الرائد في المحاسبة**: الجزائر، دار الملكية، 2000، ص:86.

وتعرف الميزانية المالية على أنها جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم.

رابعا: الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها البياني.

1- **التعريف و الشكل القانوني لها:** هي الجدول الذي يظهر لنا جميع المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم و السيولة للأصول، و يراعى في عملية التقسيم بين عناصر كل مجموعة و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل، و ممكن أن نستعمل الميزانية المختصرة بأحد الأشكال و تم اعتماد الشكل التالي[1]:

الجدول رقم (10): الشكل المختصر للميزانية المالية.

عناصر الأصول	عناصر الخصوم
الأصول الثابتة	**الأموال الدائمة**
- استثمارات ثابتة	- الأموال الخاصة
- قيم ثابتة أخرى	- الديون المتوسطة والطويلة الأجل
الأصول المتداولة	**ديون قصيرة الأجل**
- قيم الاستغلال	- ديون الاستغلال
- قيم قابلة للتحقيق	- ديون مالية
- قيم محققة	- تسبيقات بنكية
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: بوشاشي بوعلام، **مرجع سابق**، ص:101.

2- **التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة:** إنّ عملية تمثيل الميزانية المالية على أشكال هندسية، تمكنها من ملاحظة التطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية، ومن الأشكال التي تمثل الميزانية: دوائر، مثلث، مربع،مستطيل والتي تظهر كالتالي:

أ-التمثيل البياني على شكل مستطيل[2]**:** يكون التمثيل البياني على المستطيل لعدد من عناصر الميزانية، يمكن تقسيم المستطيل إلى جانبين: الأصول على جانب و الخصوم على جانب آخر، حيث يجعل المستطيل مساوياً لـ 100%.

مجموع الميزانية ← 100

العنصر ← س %

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
	المتداولة
الديون القصيرة الأجل	

[1]- نفس المرجع، ص: 101.

[2]- بوشاشي بوعلام، **مرجع سابق**: ص:114.

العنصر÷ مجوع الميزانية

ب-التمثيل البياني على شكل مثلث[1] **:** نستفيد من خصائص المثلث متساوي الأضلاع، الارتفاعات المقامة من القواعد المقامة و المتلاقية من أيّ نقطة داخل هذا المثلث متساوي الأضلاع لتمثيل ميزانية مؤسسة ما لا بدّمن إتباع الخطوات التالية:

- نحسب نسبة مئوية لكل عنصر. نرسم مثلثين متساوين الأضلاع و يجزأ كل ضلع إلى أجزاء متساوية مجموعها يساوي 100% من الميزانية.
- تكون عملية التمثيل للعنصر انطلاقاً من الضلع الذي يمثله و يوضع خط موازي لهذا الضلع.

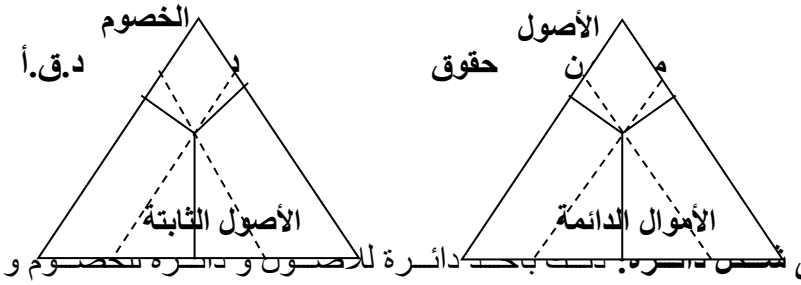

ج-التمثيل البياني على شكل دائرة: تتم بحث دائرة للأصول و دائرة للخصوم و لتسهيل التمثيل، تحسب الدرجات لعناصر الميزانية المختصرة باستعمال العلاقة الثلاثية البسيطة التالية:

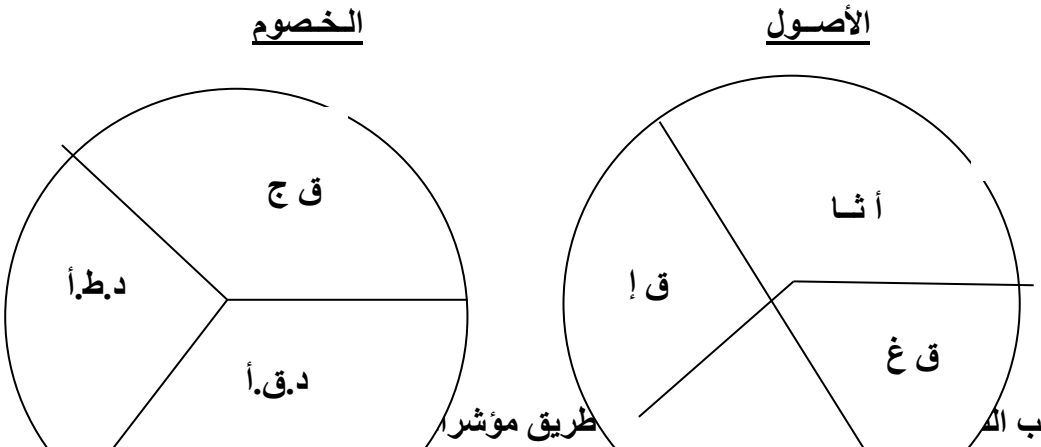

المطلب الـ طريق مؤشرا

يقصد بالتو عية أو الحالة التي تكو ة سيولة كافية لمواجهة ديونها على المدى القصير، بحيث يرتبط التوازن المالي للمؤسسة بمفهوم السيولة والملاءة.

السيولة: تعني قدرة المؤسسة على تحويل أموال أصولها أو استخداماتها إلى أموال سائلة وتكون درجة السيولة مرتفعة كلما كانت للمؤسسة القدرة على هذا التحويل في فترة قصيرة.

الملاءة: يقصد بها قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أجالها، وتنقسم هذه المؤشرات إلى ثلاث أقسام: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة.

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص:42.

أولا:رأس المال العامل(FR). يقصد برأس المال العامل على انه مجموعة الأموال المتاحة لضمان التشغيل أو دوران فعالية المؤسسة أو استمرارية مدفوعاتها الجارية[1].

ويحسب بطريقتين:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

1-الحالات المختلفة لرأس المال العامل(ر م ع):

- **(ر م ع = 0):** في هذه الحالة تكون الأصول الثابتة مساوية للأموال الدائمة، نفس الشيء بالنسبة للأصول المتداولة والتي تتساوى مع الديون قصيرة الأجل، وبهذا يظهر رأس المال العامل مساويا للصفر، نعتبر هذه الحالة نادرة الوجود لان وضعية المؤسسة في هذه الحالة تتصف بالخطورة، وذلك نتيجة لعدم التناسق بين سرعة دوران الأصول المتداولة وسيولتها وبين درجة استحقاق الديون قصيرة الأجل؛
- **(ر م ع < 0):** في هذه الحالة لا تكفي الأموال الدائمة لتمويل الأصول الثابتة، وهنا يتم الاستعانة بجزء من الديون قصيرة الأجل لتمويل الجزء المتبقي من الأصول الثابتة غير الممول بالأموال الدائمة، نعتبر في هذه الحالة الوضعية المالية للمؤسسة غير متوازنة وخطيرة؛
- **(رم ع > 0):** في هذه الحالة تكون الأصول الثابتة ممولة كليا بالأموال الدائمة وبالتالي تكون المؤسسة في وضعية مالية جيدة، أين تحقق توازن مالي على المدى الطويل، مع وجود فائض متبقي يتمثل في رأس المال العامل الدائم (هامش الأمان)، والذي يمكن تخصيصه التمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاقية الديون.

2- احتياج رأس المال العامل: يعرف احتياج رأس المال العامل بأنه المقدار الفعلي الذي تحتاجه المؤسسة من رأس المال العامل من أجل مواجهة احتياج السيولة، عند حلول مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وهذا لضمان السير العادي لدورة الاستغلال.

و يعرف على أنه تلك الاحتياجات الدورية للاستغلال أي الفائض أو العجز بين الاستخدامات المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال والديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال وباعتبار دورة الاستغلال فان هذه الاحتياجات تصبح دائمة وبالتالي يجب تمويلها عن طريق الموارد الدائمة.

الاحتياجات الدورية للاستغلال ترتبط بمدة دورة الاستغلال والمدة الممنوحة للزبائن والمدة المتحصل

عليها من الموردين، كما أن هذه الاحتياجات ترتبط كذلك بقيمة عناصر دورة الاستغلال أي المخزونات بكل أنواعها وحقوق الاستغلال وديون الاستغلال (الموردين، الزبائن) وحقوق

[1] -Guedj norbert**, finance d'entreprise: les règles des jeu**, édition d'organisation, France, 1997,p:121.

الاستغلال الأخرى (حقوق مصلحة الضرائب)، وديون الاستغلال الأخرى (ديون اتجاه الضمان)، إذن فمدة الاحتياج ترتبط بعامل القيمة والمدة.[1]

ويتم حساب احتياج رأس المال العامل (ا ر م ع) بالقانون التالي:

ا ر م ع = **الاستخدامات المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال – الديون قصيرة الأجل للاستغلال**

- إذا كان احتياج رأس المال العامل موجب هذا يعني أن للمؤسسة احتياج لرأس المال العامل بقيمة الفرق؛
- إذا كان احتياج رأس المال العامل سالب هذا يعني أن للمؤسسة موارد مالية فائضة على المدى القصير.

3- الخزينة: هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة[2].

الخزينة = قيم جاهزة – سلفات مصرفية

وتحسب أيضا كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

إذا كان الفرق موجب فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مستحقاتها من الديون قصيرة الأجل ويبقى الفرق محسوب كفائض (هامش سيولة) والذي يمكنها من تغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال.[3]

المطلب الثالث: تحليل بواسطة النسب .

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين مؤشرين أو قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول حسابات النتائج أو منهما معا.

هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات[4].

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها جل الأطراف المهتمة بالتحليل المالي ويمكن إرجاع أهميتها إلى:

- التحليل المالي بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور التسيير داخل المؤسسة؛

---

[1] - محمود جلال احمد، استخدام مؤشرات **النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات:** بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2009، ص:69.

[2]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**: ص:51.

[3]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**: دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 293.

[4]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، **مرجع سابق**: ص:52.

- تعتبر النسب أداة لقياس الفعالية والتي تحصل عليها المؤسسة باستعمال مختلف موجوداتها؛
- تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة وكذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المنافسة.

أولا: نسب التوازن المالي.

1- نسبة رأس المال العامل (نسبة التمويل بالاستثمارات).

$$\text{النسبة} = \frac{\text{الأموال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل المؤسسة لأصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة، ويجب أن تكون هذه النسبة على الأقل مساوية للواحد.

2- نسبة التمويل الذاتي:

$$\text{النسبة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وهي مكملة للنسبة الأولى وتعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة دون اللجوء إلى الاستدانة.

كلما كانت هذه النسبة أقرب من الواحد كلما كانت المؤسسة مستقلة عن الأطراف الخارجية إلا أن هذا التفسير في بعض الأحيان لا يتلاءم مع هدف تعظيم المردودية المالية للشركاء في حالة ما إذا كانت تكلفة التمويل الخاص اكبر من تكلفة المديونية.

3-نسب المديونية:

أ-نسبة الاستقلالية المالية:

$$\text{النسبة} \quad \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

إن هذه النسبه تفسر مدى إمكانية المؤسسة في تسديد ديونها بالأموال الخاصة، ويمكن أن تكون بين 1 و2.

ب- نسبة قابلية التسديد:

$$\text{النسبة} \quad \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} =$$

تستعمل المؤسسة هذه النسبة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى إفلاس، وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0,5.

4-نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

أ- نسبة السيولة العامة:

النسبة = مجموع الأصول / الديون قصيرة الأجل

يجب أن تكون هذه النسبة اكبر من الواحد حتى تكون للمؤسسة درجة ملاءة مرتفعة أي تكون قادرة على تسديد ديونها القصيرة من خلال تحويل أصولها المتداولة إلى أموال سائلة.

ب- نسبة السيولة الفورية:

النسبة = النقديات (قيم ... / الديون قصيرة الأجل

يجب أن تكون نسبة تساوي واحد، تسمح هذه النسبة بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال النقديات.

ج- نسبة السيولة المختصرة:

النسبة = (الأصول المتداولة - المخزونات (قيم الاستغلال) x360 / الديون القصيرة الأجل

يجب أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0,3 و0,5، تسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الجل من خلال تحويل الأصول المتداولة إلى أموال سائلة دون المخزونات.

5-نسب التسيير:

أ-مدة دوران الزبائن:

النسبة = (الزبائن + أوراق القبض) x 360 / رقم الأعمال المدفع الرسوم

هذه النسبة تعطي نظرة عن المدة المتوسطة بالأيام اللازمة لتسديد الزبائن لديونهم اتجاه المؤسسة.

ب- مدة دوران الموردين:

النسبة = (الموردون + أوراق الدفع) x 360 يوم / المشتريات مع الرسم

الخلاصة:

من خلال ما سبق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف للمركز المالي، وذلك للمؤسسة، والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها والتمكن من مواجهة المؤسسات المنافسة التي تواجهها المؤسسات الخدمية بكونها منافسة شديدة الحدة، ومعدل التقليد فيها مرتفع.

الخاتمة العامة:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن الدور الذي يلعبه التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة.

كما حاولنا تحديد ضرورته في مركب الشلالة الذي كان محل الدراسة الميدانية، التي قمنا بها من اجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية بطريقة تجعلنا نتعرف بنوع من الدقة على الكيفية التي تستفيد منها المؤسسات الخدمية من مخرجات التحليل المالي ودوره كأداة ناجحة للمراقبة وتقييم الأداء حيث تناولنا دور التحليل المالي على مخطط المؤسسة، ولقد اخترنا مركب الشلالة نتيجة لطبيعة نشاطه.

نتائج اختبار الفرضيات:

- يعتبر التحليل المالي أداة ناجعة لوضع تشخيص مالي عام للمؤسسة، وإجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراية التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط القوة والضعف في السياسات المالية.
- من الأساليب المستخدمة في تقويم الأداء المالي للمركب السياحي واستخدام الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس أثارها على الأداء المال للمركب.
- إن التحليل المالي لم يعد فقط نسب تقدم بل أصبح يستخدم كأداة لتقييم أداء المؤسسات نظرا لتداخل مهام مختلف وحداتها، والتي تلتقي كلها عند الأهداف الرئيسية للمؤسسية بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام التحليل المالي من اجل مراقبة المحيط الاقتصادي.

النتائج و التوصيات:

- استخدام كافة القوائم المالية المتاحة في النظام المالي المحاسبي الجديد.
- من المستحسن أن يقوم كل فرع بتحليل الوضعية المالية عن طريق إعداد الميزانية ودراسة مختلف مؤشرات التحليل المالي.

I. قائمة المراجع بالعربية:

أ- الكتب.

1.السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمة الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ، الرياض، 2000.

2.ألنعيمي عدنان تايه وآخرون، الإدارة المالية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، 2007.

3.بوساس بوعلام، الرائد في المحاسبة، الجزائر، دار الملكية، 2000.

4.حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الإدارة العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000.

5.حميد الطائي، بشير العملاق، مبادئ التسويق الحديث، دار اليازوري للنشر، عمان، 2009.

6.خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

7.خلدون إبراهيم الشريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

8.ربحي مصطفى عليان، أسس التسويق المعاصر، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2009.

9.زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

10. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الرابعة، 1998.

11.سارة وايت، أساسيات التسويق، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

12.سعيد محمد المصري، ادارة وتسويق الأنشطة الخدماتية، الدار الجديدة للطباعة، مصر، 2006.

.13صلاح الدين حسن ألبسني، نظام المحاسبة و الرقابة المالية وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

14.طارق عبد العالي حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

15.عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

16.عبد الناصر إبراهيم وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000.

17.عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات ، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1990.

18.عمر وصفي عقيلي وآخرون، مبادئ التسويق، مدخل متكامل، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006.

19.عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998.

20.عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

21.كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

22.كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

23.مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

24.مجيد ألكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
25.محمد احمد لخضيري، التسويق المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
26.محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح،دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة، الجزء2، لبنان، 2007.
27.محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن،2000.
28.محمد محمود مصطفى، التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج، عمان، 200829.محمد هيثم ألزغبي، الإدارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار، دار النشر للطباعة والتوزيع، الأردن، 2000.
30.محمد هيثم ألزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
31.منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 200.
32.منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة، التقليد المفتوح، القاهرة، مصر، 1994.
33.ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزء1، الجزائر، 2000.
34.نواصر محمد فتحي وآخرون، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1967.
35.هيثم محمد الدقي، الإدارة المالية، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000.
36.هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2005.
37.وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
38يخلف عثمان، التسيير والتحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

ب-الملتقيات.

محمود جلال احمد، استخدام النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، المؤتمر العلمي السابع، كلية الاقتصاد وعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2009.

ج-رسائل ومذكرات.

38.بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، احمد بوقره بومرداس، 2009.
39.حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، باتنة، 2009.
40.رجم عبد العالي، الرقابة المالية باستخدام التحليل المالي والموازنات التقديرية، مذكرة ماجيستير،2002.

41.سليمان بعور، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2004.
42.شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستير، باتنة، 2009.
43.عبد المجيد قدي، النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 1991.

د- مراسيم وقوانين.

44.الجريدة الرسمية: قانون 25/11/07 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27-28 مايو 2008.

المراجع بالفرنسية:

01-Amand thawsis, evaluation des enterprise , thqnique du gestion economic, Paris, 2005
02-d'adman.m.laroque, le marketing fundament et application, 4eme Edition ,grams, Canada ,1990.
04-elie cohen, analyses financier, edition, economica,5eme edition, Paris, 2004.
05-j.lendrevie, thérorique du marketing,5eme edition, dalloz, paris, 1995.
06-gerard tonier, le marketing des services, le defy relation dined, Paris, 1992.
07-gvedj Norbert, finance d'entreprise, les regles des jeu, edition d 'organization, France, 2007.
08-michele lamarche, system la comtable, edition, Paris, France, 1988.
09-mohaned debouch, initiation a novelle teqnique, edition,d 'organization, Paris, France,1998.
10-patrick Gilberto Geraldine, evaluation des competences et situation de gestion, edition economic, France
11-pascal bonito, norms IAS-IFRS, application aux etats financiers, edition, dufor
12-serge evraert, analyses et diagnostic financiers, methods et cas, edition erolles, Paris,1922.

قائمة الجداول:

رقـــــــــم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل الميزانية	22
02	جدول حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة	26
03	جدول حسابا النتائج ذو الخطوات المتعددة	27
04	جدول المقارنة بين SCF PCN	29
05	جدول مقارنة الميزانية حسب SCF PCN	40
06	جدول مقرنة جدول حسابات النتائج حسب PCN SCF	42
07	جدول درجة الملموسية	53
08	خصائص الخدمات والمشاكل التسويقية المرتبطة عنها	57
09	الشكل العام للميزانية المالية	78
10	الشكل المختصر للميزانية المالية	80
11	الميزانية المحاسبية للمركب للسنتين(2010-2009) جانب الأصول	102
12	الميزانية المالية للمركب لسنة(2010-2009) جانب الخصوم	104
13	الميزانية العامة للمركب لسنة (2011)جانب الأصول	105
14	الميزانية المالية للمركب لسنة(2011)جانب الخصوم	106
15	جدول حسابات النتائج للسنتين(2010-2009)	107
16	جدول حسابات النتائج لسنة(2011)	108
17	جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	109

18	جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	111
19	جدول يبين رأس المال العامل	113
20	جدول يبين احتياج رأس المال العامل	114
21	جدول يبين قيم الخزينة	115
22	جدول يبين نسب السيولة	116
23	جدول يبين نسب المديونية	117
24	جدول يبين نسب التوازن المالي	118

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل يبين طرقة توزيع مؤونة الأعباء والخسائر	76
02	شكل يبين عملية معالجة النتيجة الصافية	77
03	شكل يبين الهيكل التنظيمي للأقسام التشغيلية للمركب السياحي	97
04	شكل يبين الهيكل التنظيمي للأقسام الإدارية للمركب السياحي	98
05	شكل يبين الهيكل التنظيمي العام للمركب السياحي	99
06	شكل يبين الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية	100
07	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	110
08	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	111

الملخص:

تشير دراستنا إلى أهمية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وكذا الاختلافات واهم الفرو قات الحاصلة بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي الجديد الذي شرع العمل به في الشركات الجزائرية ابتدءا من سنة 2010، وكذا أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للشركات لان هذا الأخير يعتبر أداة لتشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وخاصة المؤسسات الخدمية لأنها تعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد، وذلك من خلال تطبيق عملي على المركب السياحي-حمام الشلالة-.